جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الانعكاسات السياسية للمصالحة الوطنية وأثرها على الواقع الاقتصادي بالجزائر (2015-1999)

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تحليل سياسة خارجية

من إعداد :

- بن دراح سمية أسماء
- بن الصادق فطيمة

إشراف الأستاذ :

- قيرع سليم

أعضاء لجنة المناقشة

- ..... رئيسا
- ..... مشرفا ومقررا
- ..... عضوا

الموسم الجامعي: 2017/2016

كلمة شكر

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل.

و نتقدم بالشكر الجزيل وصادق مشاعر العرفان والامتنان إلى أستاذنا

المشرف *قيرع سليم* على توجيهاته وإرشاداته.

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة الذين شرفونا بقبول مناقشة هذه المذكرة.

ونشكر كل من أمدنا بالنصح والإرشاد والمساعدة طيلة إعداد هذه المذكرة، والى قسم

العلوم سياسية.

لكم جميع تشكراتنا الخالصة

مقدمة

تبحث الكثير من الدول في العالم عن الاستقرار.وتسعى جاهدة في البحث عنه لتحقيق ذلك في أقرب وقت.باعتباره عاملا مهم في ترقية مكانة الدولة خاصة بالرجوع الى دولة تنعم بالاستقرار والأخرى تعاني من حرمانه خاصة اذا كان السبب هو العنف كالإرهاب وغيرها ولم تكن الجزائر بمعزل عن مجريات ما يحدث من تحولات في العالم حيث بات من المؤكد أن سياسية الدولة العميقة التي تتحكم في السياسة والاقتصاد أًصبحت عاجزة عن تحقيق حاجيات شعوبها مما أفرز نوعا من الرفض لتلك السياسات مما دفع بكثير من شرائح المجتمع الى رفع الاحتجاجات المطالبة بتغيير تلك المناهج والاختيارات السياسية ومناهضة بكل المخططات التي أصبحت غير قادرة على استيعاب حاجيات المجتمع .ويجب من الحتم أن يتحول المسار الاقتصادي الموجه الى مسار اقتصادي منفتح يخضع لحرية الاقتصاد وفتح الابواب أمام الخواص ليساهموا بشكل مباشر في انعاش مشروع التنمية.

ورغم ذلك اعتبر النظام الجزائري آنذاك مقصر إلى غاية توقيف المسار الانتخابي الذي أدخل **الجزائر** في دوامة الصراع بين ألجزائريين أدت هذه الأوضاع المتأزمة إلى تدهورها أكثر فأكثر وأصبحت الاغتيالات والاعتقالات تشوب المناطق كلها، مما أدى **بالجزائر** إلى فقدان عشرات الآلاف من خيرة شبابها.

وبعد أن عرف العالم أن الإرهاب تسيره الأنظمة السياسية والاقتصادية الكبرى في العالم، لجأت الجزائر إلى الوئام المدني كأداة عسكرية للقضاء على التنظيمات الإرهابية رغم أن هذا الخيار لم يجد نفعا إلا أن سار الشعب الجزائري في اتجاه تبني سياسة المصالحة الوطنية لسد الذرائع والسير نحو التنمية بحثاً عن حياة العزة والطمأنينة والكرامة.

1.أهمية الدراسة:

تتمثل في التعرف على قانون المصالحة الوطنية وما تحمله من أسس لمعالجة الأزمة الوطنية، ومعرفة مدى نجاحها في تسوية الأزمة التي مرت بها **الجزائر**.

كما تبرز الأهمية في أنها تفتح الباب أمام المزيد من الدراسات والأبحاث حول إدارة الازمة عموما وطرق واليات مواجهاتها خصوصا.

2.مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا البحث موضوعا للمذكرة منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي تزيد من دفعنا إلى محاولة الوصول إلى نتائج علمية هادفة.

- **فالدوافع الذاتية** تتمثل في النقاط التالية:

-نرى تهافت عديد من أغلب الطلبة في تخصيص دراساتهم لهذه السنة حول دول أجنبية ونرى أنه من الأجدر تسليط الدراسة على **الجزائر**.

- كوننا طلبة في العلوم سياسية الأسئلة والغموض التي تنتابنا حول مضمون سياسة المصالحة الوطنية، ومدى تطبيقها على أرض الواقع.

- **الدوافع الموضوعية** فتتمثل في:

- الرغبة في التعرف على حقيقة المسعى الذي وضعه الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في سياسة المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي في **الجزائر**.

- يحتل موضوع المصالحة الوطنية في العالم حيزا متزايدا لأنه أصبح يمثل الطريقة المثلى لتجاوز الصراعات.

3.أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة، هو محاولة تقديم الأسباب المؤدية إلى تدهور الاوضاع في **الجزائر**.والتشخيص الدقيق لعمليات الازمة التي مرت بها الجزائر والتطرق إلى وسائل وطرق مكافحة الظاهرة الإرهابية انطلاقا من أهم

الآليات السياسية التي اعتمدها النظام للقضاء على الإرهاب.ومدى تاثيرها على الواقع الاقتصادي.

4.أدبيات الدراسة:

لقد أصبح موضوع الاستقرار السياسي محل اهتمام عالمي، وذلك من خلال الإطلاع على المراجع وجدنا العديد من أهمها:

1- دراسة لمعمري بن عيسى بعنوان **المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي في الجزائر 2004-2008**، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة **الجزائر**، 2011، وقد تناول الانتخابات الرئاسية 08 أفريل 2004، وتطرق فيها إلى الظروف الأمنية والسياسية قبل الانتخابات، ومراحل تحضيرها ونتائجها وكيفية وصول بوتفليقة إلى السلطة مرة ثانية، وعالج الخطاب السياسي للمصالحة الوطنية الجزائرية من خلال الميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وتطرق إلى أهداف المصالحة الوطنية في **الجزائر** وآليات تجسيدها مع مقارنتها بتجربة إفريقيا، فالإشكالية التي طرحها الباحث في دراسته كيف تجسدت المصالحة الوطنية من خلال الخطاب السياسي الجزائري؟ والمناهج المستخدمة في هاته الدراسة هي المنهج التاريخي والمنهج القانوني والمنهج المقارن، مما ساعدت هاته الدراسة في حقيقة تبني المصالحة الوطنية من خلال الخطاب السياسي.

2-دراسة **عبد النور منصوري** بعنوان **المصالحة الوطنية من منظور الامن الانساني** والذي ركز في دراسته هذه على مفهوم الامن الانساني من حيث نشأته وتطوره من حيث فواعل وتطرق الباحث الى المصالحة الوطنية في الجزائر الذي جاءت فيه .كما قام بمقارنة بين المقترب التحولي للصراع والامن لانساني

3-دراسة **كريمة بقدي** حول **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا** والتي تناولت فيها الجانب النظري لكل الفساد السياسي والاستقرار السياسي وكذلك الفساد السياسي في الجزائر من حيث الاسباب والتداعيات وتناولت أيضا استراتيجية المتبعة لمكافحة الفساد وادراة الاستقلال.

5.إشكالية الموضوع:

لقد حظيت سياسة المصالحة الوطنية باهتمام واسع من قبل المجتمع الجزائري.

وبالتالي يمكننا صياغة السؤال العام للدراسة على النحو التالي:

- **ماهي أهم الانعكاسات السياسية للمصالحة الوطنية وكيف أثرت على الواقع الاقتصادي بالجزائر من 1999-2015؟**

الأسئلة الفرعية: ويندرج تحت هذا السؤال العام عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

-ماهو مفهوم الاستقرار السياسي؟وماهو مفهوم المصالحة الوطنية وطرق نجاحهما؟

-ما هي الأسباب التي أدت إلى تدهور الاستقرار السياسي في الجزائر؟

- فيما تكمن المسارات التي انتهجها النظام الجزائري في تسوية الأزمة؟

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة ما يلي:

- **الحدود المكانية:** تشمل هذه الدراسة دولة **الجزائر**.

- **الحدود الزمانية**: تتطرق هذه الدراسة المتمثلة في الانعكاسات السياسية للمصالحة الوطنية وتجسيدها على الواقع الاقتصادي ابتداءاً من 1999 إلى غاية 2015 .

6.الفرضيات:

تفترض هذه الدراسة عدة إجابات تخمينية دون الجزم بصحتها وقد تم صياغة هذه الفروض على النحو التالي:

1-كلما ازداد تحسن الأوضاع الأمنية يزداد تحقيق الاستقرار السياسي.

2-تحكم أُقلية تنفذت في السابق في الدولة وسيطرت على مفاصلها أدى إلى تدهور الاستقرار السياسي في الجزائر

3- أبرز الآليات التي اتبعتها الجزائر لتسوية الأزمة تتمثل في سياسة المصالحة الوطنية والوئام المدني.

7.منهجية الدراسة:

ليتمكن الدارس من الوصول إلى هدف الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية،يجب أن يتبع خطوات البحث العلمي القائم واستعمال المناهج، فالمنهج الرئيسي للدراسة هو منهج دراسة الحالة بمساعدة كلا من المنهج القانوني والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

منهج دراسة الحالة: هو المنهج الذي يتجه إلى جمع المعلومات والبيانات العلمية المتعلقة بالدراسة، فاستخدامه في هاته الدراسة كون أن الدارس قد اتخذ الجزائر كموضوع للبحث نظرا لما تمثله تجربة الجزائر من أهمية المصالحة الوطنية ودورها في الانعكسات السياسية والاقتصادية.

المنهج القانوني: سبب توظيف الدارس للمنهج القانوني كونه بصدد معالجة النصوص القانونية التي جاءت بها سياسة المصالحة الوطنية والتي تتضمّن إجراءات وتدابير لا يمكن شرحها وتحليلها دون الاستعانة به.

المنهج الوصفي: لايمكن أن تستغني الدراسة عن هذا المنهج لانه يصف الظاهرة السياسية للوصول للأسباب التي تقوم عليها الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها.

المنهج التاريخي: هو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلوماته وبياناته العلمية في دراسة الموضوع، الذي يربط بين الحاضر والماضي والمتوقع، ويعتمد على أدوات كالتفحص والقياس المعتمد على قوانين اجتماعية أو طبيعية[1]، وجاء اعتماد على للمنهج التاريخي كون أنّ الموضوع المعالج يتضمّن أحداثا ووقائع حدثت في زمان ومكان معيّنين، والتي لا يمكن دراستها دون الاستعانة به، أمّا عن كيفية توظيفنا لهذا المنهج، فقد استعنا به في تغطية

[1] عقيل حسين عقيل ، فلسفة مناهج البحث العلمي . مصر : مكتبة مدبولي ،1999 ، ص 58

بعض الأحداث الهامّة خاصّة فيما يتعلّق بدراسة أحداث أكتوبر ونتائجها والأحداث التي حدثت بعد توقيف المسار الانتخابي.

كما اعتمدنا على مجموعة من الإقترابات، وهي:

الاقتراب البيئي: الذي يركز على تأثير البيئة الداخلية والخارجية في عملية النشاط السياسي، والتطور السياسي عموما، حيث لا يمكن إغفال تأثير الأوضاع البيئية السائدة على النظام الانتخابي في الجزائر.

الاقتراب القانوني: الذي يساعد في دراسة مدى تطابق الممارسات والسلوكات والتطبيقات مع الدساتير والقواعد القانونية.

الاقتراب المؤسسي: الذي يولي أهمية للبعد المؤسساتي لدراسة الظواهر السياسية، ويربط ذلك ببقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكّن هذا الاقتراب من فهم الأدوار التي تقوم بها المؤسسات بدراسة مجالات التداخل والتكامل فيما بينها.

8.خطة الدراسة:

في إطار هذه الدراسة والتي عنوانها الانعكاسات السياسية للمصالحة الوطنية على الواقع الاقتصادي بالجزائر لقد قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

- تناولنا في الفصل الأول المقاربة المفاهيمية الضابطة للدراسة المتكونة من مبحثين، وذلك بتقديم مفهوم الاستقرار السياسي الذي يتضمن التعريف وأهم متطلباته ومعيقاته ثم التطرق أيضا إلى ماهية المصالحة الوطنية التي تتكون من التعريف وأهدافها وطرق كيفية تحقيق المصالحة الوطنية.

-أما في الفصل الثاني قامنا بإبراز أزمات النظام السياسي الجزائري وأطرافها بداية بأحداث أكتوبر وذلك بتقديم أهم الأسباب ووقائع الأحداث وكذلك نتائجها أما في المبحث الثاني قد خصصناه لتكلم عن طبيعة الأزمة السياسية في **الجزائر**

محاولة التطرق إلى واقع التعددية الحزبية في **الجزائر** وتوقيف المسار الانتخابي الذي يعتبر بداية العنف السياسي والأطراف الفاعلة فيه.

- أما الفصل الثالث فقمنا بسليط الضوء على لدراسة مسارات حل الأزمة في **الجزائر** من خلال مؤشر الاستقرار السياسي. وذلك بتقديم آلية الوئام المدني لمعالجة الأزمة السياسية في **الجزائر** وذلك من خلال محتوى سياسة الوئام المدني وآليات تجسيدها وأهم نتائجها، وأيضا تطرقنا إلى سياسة المصالحة الوطنية كآلية لحل الأزمة في **الجزائر** وذلك من خلال محتوى سياسة المصالحة الوطنية وآليات تجسيدها وأهم نتائجها ، وقمنا في الأخير بإبراز مؤشرات الاستقرار السياسي في **الجزائر** المتمثلة في الانتخابات والعمليات الإرهابية والمظاهرات والاغتيالات السياسية، لنختم تقييمنا في الأخير عن دور المصالحة الوطنية على الواقع الاقتصادي..

9.صعوبات الدراسة:

هنالك عدّة صعوبات واجهناها أثناء قيامنا بهذه الدراسة أهمّها:

- قلّة الدراسات خاصّة الأكاديمية والموضوعية منها المتناولة لسياسة المصالحة الوطنية.وبالأخص في مكتبة العلوم سياسية بالجلفة

- عدم توفر الشهادات والتصريحات من أصحاب الشأن وأطراف النزاع التي تكمننا من رصد الاسباب الخفية للأزمة.

الفصل الأول :

المقاربة المفاهيمية للدراسة

تمهيد:

يعتبر هاجس الخوف من شبح الحروب الاهلية الداخلية أمرا تاريخيا لم يستثنى منه أي مجتمع من المجتمعات لإدراكهم التام ،لان الحرب الداخلية تخلف دمارا على جميع القطاعات مما ينتج عنها الفوضى وعدم الاستقرار لذلك سعت وتسعى كل الانظمة الى تحقيق ميكنزمات الامن التي بواسطتها تستطيع أن تحقق مشاريعها التنموية ،فلا يمكن لأي دولة من الدول أن تلبي حاجات شعوبها في ظروف فوضوية قاسية.والمقصد من هذا العرض تسليط الضوء على فترة حرجة عاشها المجتمع الجزائري واستطاعت الدولة بسياساتها أن تتجاوز تلك المراحل الصعبة متحدية كل العراقيل السياسية والاقتصادية والتي أفضت الى مشروع المصالحة الوطنية الذي كان بدوره انجازا حقق مكتسبات على المستوى السياسي والاقتصادي .ولم يكن ليتحقق ذلك بدون وضع استراتيجية تحقق مفهوم الاستقرار السياسي وترسيخه كآلية واضحة المعالم لحل مشكلة اللافوضى واللامن في الجزائر.

ومن هنا نقوم بطرح كل من المفهوم الاستقرار السياسي ومتطلباته ومعيقاته وكذلك دور المصالحة الوطنية كمفهوم والية من آليات حل الازمة في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

تعبر ظاهرة الاستقرار عن توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع حيث يرتبط الاستقرار السياسي بوجود اقتناع شعبي بأن المؤسسات والقوانين السائدة هي الأكثر ملائمة للمجتمع لذلك فإن اختلال العلاقة بينهما يعيق الدولة عن تحقيق الضبط الاجتماعي مما يولد حالة عدم الاستقرار السياسي وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف الاستقرار السياسي ومتطلباته ومعيقاته.

I.تعريف الاستقرار السياسي.

لغة: كلمة الاستقرار (stabilité) في اللغة العربية من استقر يستقر، استقر استقرار[1] ولقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر، بحيث يعرف لسان العرب بأنه القرار في المكان أي القرار والثبوت[2]. و يعرف القاموس (Larousse) الفرنسي صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر.

اصطلاحا: لقد تعددت تعاريف الاستقرار السياسي واختلفت من باحث لآخر ومن مدرسة لأخرى وذلك نظرا لاختلاف خصوصيات كل دولة، ونذكر من بين التعريفات التي قدمت للاستقرار السياسي:

- يعرف **حسن موسى الصفار:** الاستقرار السياسي بأنه وجود نظام مقبول من العلاقات بين القوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء والنزاع.

- والمفكران **جون اريك لين و سفانت ارسون** يركزان على أن الاستقرار السياسي يحتوي على عنصرين:

[1] كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا**. رسالة ماجستير، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011، ص 49.

[2] ابن منظور، **لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف، ج41، 1981، ص-ص3579-3580.

1/ النظام (اللافوضى): والذي يعني غياب العنف والقوة والإكراه والقطيعة مع النظام السياسي.

2/ الاستمرارية، وتعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللااستمرارية في التطور السياسي، وبغياب قوى اجتماعية وحركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي.

- أما ليجفارت فيحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر: الإبقاء على النظام، النظام المدني، المشروعية، الفاعلية[1].

هذا من خلال التعريف الإجرائي للاستقرار السياسي أما من خلال رؤية المدارس الفكرية فتتمثل في الآتي:

أولا: المدرسة السلوكية: وفقا لهذه المدرسة، فإن الاستقرار يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية، وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة للعنف. ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار السياسي نجد أنه لا يصح استخدام العنف داخل كيان المجتمع الواحد، مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية، وأن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية. [2]

ثانيا: المدرسة البنائية الوظيفية: ترتكز هذه المدرسة على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات. وقد تناول غابريال ألموند مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث أن هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي يترع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد

[1] سفيان فوكة، مليكة بوضياف، **الحكم الراشد و الاستقرار السياسي ودوره في التنمية**. مداخلة بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص12.

[2]سالم القمودي، **سيكولوجية السلطة**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط2، 2000،ص 117.

حالة طارئة ينبغي تصحيحيها وأن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي وتوازنه واستقراره دليل على حيويته[1].

ثالثا: المدرسة النظمية: حسب هاته المدرسة إن الاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام والإبقاء عليه، كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والأوضاع والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع، كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة[2]

II. متطلبات الاستقرار السياسي.

يتوقف أي استقرار سياسي على مدى انسجام وتفاعل النظام مع البيئة التي يتواجد فيها، وبحكم هذا الترابط فإن متطلبات الاستقرار السياسي أو مكوناته كثيرة ويمكن تقسيمها كالأتي:

أولا: المتطلبات الفكرية الثقافية: إنّ من دعائم الاستقرار السياسي وجود تجانس فكري وثقافي إيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد، وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار[3]. حيث يرى **محمد الغزالي** أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه، وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي[4]. وهو ما أكد عليه **الماوردي** حيث يعتبر المرتكز الأساسي لقيام

---

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق ، ص52.

[2] خالد حنفي علي، **الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد 153، جويلية 2003، ص29.

[3] مالك عبيد أبو شهيوة وآخرون، **الإيديولوجيا والسياسة**، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993، ص 75 .

[4] محمد الغزالي، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية**. القاهرة، دار النهضة، 2005، ص58.

الملك واستقراره هو الدين القويم، فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالاستقرار والقبول من طرف الرعية. في حين يربط **ألموند** بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلوسكسونية، وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة[1].

ثانيا: المتطلبات السياسية: من المتطلبات الأساسية لاستقرار النظام السياسي وتكيفه امتلاكه أبنية سياسية متمايزة، ويقصد بها وجود تخصصاً واستقلالا لهذه الأبنية، حيث تبرز تنظيمات متخصصة لجمع الضرائب وتدريب الموظفين، وأنظمة للاتصال والمحافظة على الأمن و النظام العام وتعبئة الدعم وغيرها، أي أن قدرات النظام وكفاءاته تزداد كلما تمايزت أبنيته واستقلت، والأنظمة الفرعية المستقلة نقصد بها وجود تنظيمات متعددة مستقلة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إعلامية...الخ، التي تقوم بالتعبير عن المصالح المختلفة من جهة، ومراقبة السلطة الحاكمة من جهة أخرى. كما يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية ونقصد بها اعتماد الناس بأنه يتوجب عليهم طاعة القوانين التي تصدرها وتهمها مع الغايات والأهداف والقيم التي تعتنقها الجماعة في حقبة من الحقب المبرر الحقيقي أو الرئيسي لوجودها[2].

ثالثا: المتطلبات الاجتماعية: وتعني هذه المتطلبات مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام، بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها. وتعتمد هذه القدرة، أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام فكرة الإكراه المادي، فالنظام السياسي يقوم بحماية النظام العام والأمن الوطني وحماية أيضا الأشخاص

[1] كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 55.

[2] المرجع السابق، ص 56.

والممتلكات، وهذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة مما يدعم التعاون السلمي بينهما[1].

رابعا: المتطلبات الاقتصادية: ونقصد بالمتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية، من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية أو الدولية على حد سواء. أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع والقيم المرغوبة من شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكافآت الاجتماعية والفرص والخدمات بين الأفراد والجماعات في المجتمع[2].

III.معيقات الاستقرار السياسي.

أصبح الاستقرار السياسي بمثابة هدف قومي و دولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي و الدولي، و لما له من تأثير على كيان و مستقبل المجتمع الدولي و الاستقرار الدولي، إذ هنالك مجموعة من المعيقات التي تحول دون استباب الاستقرار السياسي:

- عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية وكفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين، ويتعرض النظام إلى الاختلال ويعجز عن جلب المساندة والموارد والدعم الضروري لبقائه واستمراره[3].

- يمكن أن يختل الاستقرار السياسي بسبب تغير مطالب ومصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، وتغير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال ممارسات النظام القمعية، أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة تضيف قاعدتها لتستأثر بكل

[1] سفيان فوكة، مليكة بوضياف، المرجع السابق، ص16.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] كريمة بقدي، المرجع السابق، ص61.

موارد النظام، حيث أن ممارسة القمع هذه من قبل السلطة الحاكمة سيحدث على المدى البعيد عدم استقرار سياسي[1].

- الإحساس بالحرمان الاقتصادي الذي يمثل مصدرا للإحباط وعدم الرضا والغضب فهو من شأنه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي، حيث أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره.

- نمو المنظمات الرسمية وغير الرسمية داخل المجتمع بشكل فوضوي وغير منظم وهذا ما يمنحها استقلالا أكبر عن الدولة.

- غياب مبدأ حرية التعبير وعدم احترام حقوق الإنسان وغياب الهيئات النيابية التي تعمل على امتصاص العنف من خلال تشجيعها لعملية الحوار والمطالبة السلمية،هذه العناصر التي تؤدي إلى الاعتراف بفعالية الحكومات [2].

المبحث الثاني: ماهية المصالحة الوطنية

تعد المصالحة الوطنية من أهم الحلول بين الأطراف المتنازعة قصد الوصول إلى السلم والأمن والتنمية، حيث نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم سياسة المصالحة الوطنية وأهدافها وطرق تحقيقها.

I.مفهوم المصالحة الوطنية.

أولا: تعريف المصالحة الوطنية.

لغة: جاءت المصالحة من فعل صالح، صلاحا ومصالحة، وصالحه: وافقه وأصلح الشيء: ضد أفسده، وصالحه: خلاف خاصمه، وأصلح بينهم: وفق، تصالح واصتلح واصطلح واصلح القوم: خلاف تخاصموا واختصموا، والصلح: السلم، وهو اسم من المصالحة، ويقال هم لنا صلح: أي مصالحون، ويقال قوم صلوح: أي متصالحون[3].

---

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988، ص10.

[2] كريمة بقدي، المرجع السابق، ص 61.

[3] بن عيسى معمري، **المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي الجزائري 2004/2008**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام. 2011/2010/، ص125.

اصطلاحا:

قال الله تعالى(وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ* إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) [1].

ومن السنة عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ الله عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ":أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ." قَالُوا: "بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ" قَالَ:" إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ الْحَالِقَةُ"[2].

ولقد اختلفت وتعددت وجهات النظر حول تعريف المصالحة الوطنية، إذ نبين بعضها فيما يلي:

- تعني المصالحة الرجوع معا إلى المجلس، والعمل في انسجام جماعي، واستعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يتسبب فيها أي طرف الضرر للآخر، وحالة يؤمن فيها الكل عدم حصوله لذلك الضرر من جديد، وحيث يلغى الإنتقام من قائمة الخيارات المتاحة، لكن هذا لا يعني أن استعادة العلاقة السلمية هدف في حد ذاته، بل لابد من توفير شروط استمرار هذه العلاقة، وإن المسارات التي يتطلبها هذا التحول في العلاقة طويلة ومعقدة.

- عرفها الأستاذ **محمد لعقاب:**« إن المصالحة الوطنية ولدت كمطلب سياسي وإعلامي وشعبي كرد فعل على تدهور الوضع الأمني من جهة، وكسياسة لتطويق الأزمة السياسية والأمنية التي وصلت إليها البلاد، وهي فكرة تقوم على رفض لغة السلاح والأخذ بسلاح السياسة» [3].

---

[1] سورة الحجرات، الاية 10/09.

[2] أخرجه أحمد ، وأبو داود، والترمذى، وصححه الألباني (صحيح الجامع، 2595).

[3] محمد لعقاب، **المصالحة الوطنية.الطريق نحو المستقبل**. مجلة نائب،العدد 01، (الجزائر:المجلس الشعبي الوطني،الجزائر، 2005)، ص74.

- يعرفها السيد **عبد العزيز بوتفليقة** رئيس الجمهورية:« هي إعادة بناء الروابط والأواصر التي انفصمت بين أفراد المجتمع تمزقت أوصاله، لا بفعل أعمال عنف فحسب، بل بفعل إيديولوجيات الظلال، والبغي بوجه خاص، وعليه فإنها لا تقتصر في نظري على مجرد إيقاف أعمال عنف. بل إنها تعني في بدايتها القصوى إعادة بناء الوفاق بين الجزائرين أياما كانت مشاربهم واتجاههم، وبث روح السلم والتسامح في الصدور وضمان الأمن والأمان للجميع في محاولة لنسيان ما صار، وهي تعني كذلك مصالحة رسمية وسياسية بين الجزائرين، و تعئبة جميع الأطراف في سبيل تجديد وطنا يكون كفيلا من خلال إصلاح الدولة وإعادة تنظيم الساحة السياسية، والإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة وبإنشاء علاقات اجتماعية جديدة»[1].

- إن المصالحة وسيلة من الوسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف والدول وديا وسلميا، وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بأنها الأكثر بساطة ورشادة من حيث تكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل[2].

وعليه يمكن تعريف المصالحة الوطنية بأنها مشروع سياسي وقانوني واجتماعي يهدف إلى مكافحة الجريمة الإرهابية وإعادة السلم الاجتماعي للمجتمع من خلال حث الإرهابيين ومن تورطوا في الإرهاب على تسليم أنفسهم طواعية مقابل إنهار المتابعات والعفو عنهم.

ثانيا: أنواع المصالحة الوطنية.

1/ المصالحة الرسمية أو الهيكلية: تعني المصالحة الهيكلية الاندماج السياسي، ومشاركة كل الأطرف في نظام الحكم وتحقيق المساواة والعدالة

[1] عطية نعاس، **المصالحة الوطنية في الجزائر**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2015/2014، ص 49.

[2] المنبر البرلماني، **المصالحة الوطنية من الأزمة إلى الوئام والمصالحة لبنان نموذجا**. الفكر البرلماني، الجزائر: العدد 07، 2004، ص155.

واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية كالحكم الديمقراطي أو الحكم الراشد. وفي الميدان الاقتصادي تعني المصالحة دمج كل الأطراف في النظام الاقتصادي وإتاحة الفرص وتوزيع الثروة بصفة عادلة على الجميع[1]. ويساهم المجتمع الدولي في حل النزاعات بين الدول سواءا عبر القانون الدولي أو المؤسسات، أو الميكانيزمات السلمية لفض النزاع (المفاوضات الثنائية، الوساطة والتحكيم من.) أما في النزاعات الداخلية فالمجتمعات هي التي يقع عليها عبئ هيكلة مؤسساتها في اتجاه صياغة ميكانيزمات الحل السلمي للنزاع، بما يحفظ قواعد العدالة للجميع، وتساهم العوامل الهيكلية (المؤسسات السياسية، والاقتصادية) في تسريع بناء إطار للسلام الدائم لكنها غير كافية لتشكل سببا للنزاع العنيف وحله[2].

2/ المصالحة السيكولوجية: يمثل المسار السيكولوجي جوهر المصالحة ويتمثل في تغير دوافع وأهداف ومعتقدات وسلوكات ومشاعر غالبية أفراد المجتمع. وتسهل العوامل الهيكلية ذلك التغيير لكنها لا تحقق المصالحة ويعتقد (Lespchose)أن العلاقات بين الأفراد هي أساس الدولة، وإصلاح مؤسسات الدولة فقط بما فيها الاقتصاد لا يصلح العلاقات التي دمرتها سنوات العنف والنزاع إذن هناك علاقة تكامل بين المسارين السيكولوجي والهيكلي ولا بد الاستعانة بما يقدمانه من ميكانيزمات لتحقيق المعنى العميق للمصالحة تتمثل مخرجات المصالحة في الدوافع والأهداف والمعتقدات والسلوكات والمشاعر البديلة التي تدعم السلام الموضوعي والعلاقات السلمية والنظرة الإيجابية للشريك. والشرط الأساسي هو تغلغل البعد السيكولوجي عميقا في البنية الاجتماعية، بحيث تكون القيم الجديدة قاعدة مشتركة بين غالبية أفراد المجتمع يمكن للتغيير السيكولوجي أن لا يشمل كل المجتمع فقد تبقى قلة تعمل على

[1] عبد النور منصوري، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**. رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009، ص73.

[2] عادل زقاغ، **إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**. رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004/2003، ص62.

استمرار النزاع ومقاومة بيئة السلام الجديدة لكنها لا تؤثر في المسار العام إذا كانت قلة هامشية.

3/ المصالحة بين السياسة والمسار:

المصالحة كسياسة: تحدد أدبيات المصالحة بعض السياسات والأفعال وتعتبرها ضرورية، وأهمها توقيف أعمال العنف ففي حالات ما بعد النزاع يشكل إرساء ميكانيزمات للوقاية من العنف تحديا لجهود السلام بالنسبة للطرفين المتنازعين، وتكون بؤرة التركيز حول سياسات طويلة المدى لإعادة البناء وإعادة الهيكلة وإعادة الإدماج. ويرتبط مسار المصالحة بتطوير سياسات تهدف إلى تشكيل علاقات تدعم إشراك كل الأطراف في المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك بتنسيق الأهداف والإتفاق حولها من كل الأطراف وبناء هويات جامعة وإلغاء كل أشكال التمييز[1].

المصالحة كمسار: وتشمل المتغيرات السيكولوجية للمعتقدات، والسلوكات التي تدرج في تغيرات هيكلية ستسهل بدورها مسار المصالحة. وعلى الرغم من أن بعض المتغيرات الهيكلية يمكن أن تقرر وتنفذ بسرعة نسبيا فإن المتغيرات السيكولوجية لا تخضع لنفس الطبيعة فهي تؤخذ مكانها عبر مسارات سيكولوجية تتعلق بالمسار الفكري والتعليم، وإعادة الصياغة وتشكيل عمق سيكولوجي جديد. وسياسة المصالحة هي مخرجات النظام الرسمي تجاه صراع دولي خارجي أو داخلي[2].

II.أهداف المصالحة الوطنية.

- للمصالحة الوطنية عدة أهداف تتمثل في النقاط التالية:

أولا: وقف المواجهة العنيفة لصالح الطرق السلمية: لا يمكن الحديث عن مصالحة اذ لم تبدأ بإتفاق لوقف الاعتداءات من الطرفين، وتحتّل مسألة

[1] أحمد كربوش، **مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق العلوم السياسية، 2013/2012، ص65.

[2] نفس المرجع، ص65.

استرجاع الأمن وحماية حقوق الإنسان أهمية كبرى فيما بعد النزاع، ولذلك تفعل القوانين للوقاية من عودة العنف والتمييز وكل سياسات الإقصاء وفي كثير من المجتمعات المنقسمة يحتاج الوضع إلى اتخاذ خطوات عملية لضمان مشاركة كل الجماعات في الحكم والشغل والنّظام التربوي[1].

ثانيا: تجديد العقد الاجتماعي: الهدف الأساسي للمصالحة في المستوى الاجتماعي هو تجديد العقد الاجتماعي الضمني، الذي أثبت فشله بالوصول إلى مرحلة الصراع. يتضمن العقد الجديد حقوق والتزامات الدولة والمحكومين بنظرة جديدة، ففي المجتمعات الفعالة يوافق المواطنون على التنازل عن بعض حرياتهم ويلتزمون بقوانين الدولة في المقابل يحظون ببعض الحقوق وبحماية الدولة، أمّا المجتمعات المنقسمة تحت تأثير الصراعات المزمنة فيفقد فيها المواطنون الثّقة في قدرة الحكومة على حمايتهم وحماية حقوقهم ويمتنعون عن الالتزام بالقانون.تمثل فترات ما بعد الصراع فرصة سانحة لصياغة عقد اجتماعي جديد يفتح الباب أمام علاقات سلمية مستقرة ودائمة[2].

ثالثا: إصلاح المؤسسات الاجتماعية: يهدف تجديد العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة إلى إصلاح المؤسسات الجوهرية لمجتمع فعال وظيفيا، والتي تتمثل هاته المؤسسات في الحكومة والنظام التربوي ووسائل الإعلام والمؤسسات الاقتصادية والبنوك والصناعات الصغرى والكبرى والمنظمات غير الحكومية وكل المؤسسات الأساسية في المجتمع.

رابعا: دعم ثقافة السلام: ويتم ذلك بتعزيز قيم الاندماج والمساواة في محاور الالتقاء بين أفراد الجماعات، كالمنظومة الصحية والخدمات الاجتماعية والمؤسسات الحكومية والتربية، ومواجهة ثقافة الصراع التي تزدهر في فترة الانقسام والنزاع العنيف، وتساند ثقافة الصراع جماعات صغيرة ترتبط

[1] عبد النور منصوري، المرجع السابق، ص71.

[2]المرجع السابق، ص72.

مصالحها باستمرار النزاع، ونجاح المصالحة يمر عبر تحديد هذه الجماعات وتحييدها أو تهميشها ونزع سلاحها إذا كانت مسلحة.

خامسا: تخفيف حدة الألم والمعاناة الفردية: يكمن هدف المصالحة على المستوى الفردي إجمالاً في تخفيف الألم والمعاناة التي مسّت الأفراد أيام النزاع وإمدادهم بالإرادة والوسائل للتحرك في اتجاه التعايش السلمي[1].

III.طرق تحقيق المصالحة الوطنية.

لقد اقترحت عدة طرق لتحقيق المصالحة الوطنية من التجارب الواقعية تهدف كلها إلى ترقية مسار المصالحة من بين هاته الطرق هي:

أولا: الاعتذار: يمثل الاعتذار الذي يصدر عن (أفراد أو مؤسسات الدولة) القبول الرسمي والصريح بتحمل مسؤولية الأفعال الضارة أثناء النزاع، وكذا طلبا مباشرا للعفو من الضحايا، كما يعد أول الطرق البناءة لضمان عدم تكرار ما حدث في الماضي[2].

ثانيا: اللجان الحقيقية: تقوم هذه اللجان بالتحقيقات في شؤون حقوق الضحايا، وتسعى إلى إصلاح الأضرار التي وقعت في سنوات العنف الماضية لوضع سجل تاريخي دقيق لما وقع من الأحداث والمتضمن إسترجاع الذاكرة الجماعية. وأي دولة كانت عليها بالربط بين الحقيقة، والعدالة ومشاركة المواطنين، وهذا للنجاح المصالحة.

ثالثا: المحاكمات العلنية: تتعلق المحاكمة العلنية أو العامة ببعض الأشخاص المسؤولين بصفة شخصية عن انتهاك حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية، وتمثل طريقة تسهل مسار المصالحة.

[1] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[2] أحمد كربوش، المرجع السابق، ص66.

رابعا: تقديم التعويضات المالية: تمضي هذي الطريقة أبعد من الاعتذار وتسهل التغيير السيكولوجي، فمن جهة، تسمح التعويضات قبول الواقع وندم المعتدي، ومن جهة يشير قبول الضحية بالتعويض عن استعداده للصفح[1].

خامسا: كتابة التاريخ المشترك: عادة ما تشكل لجنة مشتركة من المؤرخين هدفها جمع وانتقاء المادة التاريخية، وفي النهاية الاتفاق على رواية أحداث لسرد الماضي ترفض هذه الرواية الأساطير الروايات والاتهامات غير المؤسسية، تشكل هذه القاعدة لنشوء ذاكرة جماعية جديدة متماشية مع المصالحة، إن العمل الناتج عن هذا المجهود لا يحمل قيمة رمزية فقط، بل لديه قيمة تطبيقية يمكنه أن يكون قاعدة لمناهج الدراسة التاريخية التي تؤثر على معتقدات وسلوك الأجيال الجديدة[2].

سادسا: التواصل الجماهيري: يعد التواصل أحد صور أو أشكال لتقوية الأمن والمصالحة الاجتماعية، وهي التي تقوم على مختلف مؤسسات المجتمع وقالت راميريز بارات: ((أن التواصل الجماهيري الجيد يتعلق بالتواصل المباشر في المجتمعات، ولا يحدد بالإعلام فقط، وإنما يشمل مختلف مؤسسات المجتمع والدولة، ودعوة الضحايا وغيرهم من أصحاب المصلحة إلى المشاركة في الحوار والتواصل الذي يعد مقدمة من مقدمات تغيير العنف حتى تتحقق جهود المصالحة في المجتمعات.

سابعا: وسائل الإعلام: يمكن لوسائل الإعلام أن تكون أداة قوية لترقية المصالحة، يمكن استعمالها في نقل المعلومات إلى أوسع الجمهور حول الحالة السلمية الجديدة، ويمكن لوسائل الإعلام بناء واقع عام جديد عبر الأخبار والترقيات[3].

[1] عبد النور منصوري، المرجع السابق، ص79.

[2] المرجع السابق، ص80.

[3] عبد النور منصوري، المرجع السابق، ص80.

ثامنا: عمل المنظمات غير الحكومية: سواء المحلية أو الدولية، يمكنها المساهمة في المصالحة وتقديم الإعانات المادية، والمعنوية، والإقتصادية لأفراد المجتمع ما من شؤونه أن يؤدي إلى السلم [1].

خلاصة واستنتاج:

لقد حاولنا في هذا الفصل استعراض الأطر المفاهيمية للدراسة، بداية بمفهوم الاستقرار السياسي الذي يتمثل في قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح،ومفهوم المصالحة الوطنية وأهدافها وأليات طرق نجاحها لتهدئة الوضع من اللاستقرار إلى الاستقرار. ويشيران الى تحقيق حالة من السلم والطمأنينة بعيدة كل البعد عن الفوضى والعنف.

[1] عبد النور منصوري، المرجع السابق، ص80.

الفصل الثانـي:

أزمات النظام السياسي بالجزائر وأطرافه

تمهيد:

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (السياسية والاقتصادية)والخارجية (الإقليمية والدولية)مشكلة ضغوط ومطالب وتأثيرات دفعت النظام السياسي الجزائري أن يلجأ لخيار التعددية.فقامت المؤسسة باستيعاب هذه الضغوط،ولاشك أن أحداث أكتوبر 1988 تعبر عن حالة أزمة سياسية وانفجار شعبي رفع صوته في الشوارع بشعارات ضد النظام والممارسات البيروقراطية للإدارة مما أدى إلى تغيير النمط السياسي الذي أدى إلى إصلاحات سياسية واقتصادية.

المبحث الأول: أحداث أكتوبر 1988.

كان النظام السياسي في الجزائر يتصف بمكانة مقبولة في الساحة الدولية قبل أحداث أكتوبر 1988، إلا أن هاته الأحداث شكلت تجليا واضحا لحملة الانسداد التي عاشها النظام السياسي في نهاية الثمانينات وعرفت تلاعبات لا حصر لها وقرارات كانت أخطائها فادحة.

I. أسباب أحداث أكتوبر 1988.

لقد تعددت الأسباب التي كانت وراء انفجار هذه الأحداث بين السياسية والاقتصادية، التي تعكس في مجملها ضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية ويمكن توضيح ذلك وفق جانب سياسي والثاني إقتصادي.

1-الأسباب السياسية:

لقد أدرك الرئيس السابق **الشاذلي بن جديد** أن الأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية تفرض عليه ضرورة التغيير السياسي. فعلى المستوى الدولي رأى أن الدول بدأت تتحول نحو التعددية السياسية، وأن النظام الحزب الواحد أصبح غير ذي فاعلية، بل حتى الدول ذات أحادية الحزب في **أوربا الشرقية** و**الإتحاد السوفياتي** السابق بدأت تنهار، وأن التحول إلى النظام التعددي الحزبي أصبح حتمية على الأنظمة أن تتبناه لتجنب انتشار العنف[1]. أما على المستوى المحلي ظل النظام السياسي الحاكم منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1988، معتمدا على الحزب الواحد المتمثل في جبهة التحرير الوطني قائد الكفاح المسلح ومحقق الاستقلال، وأكثر من ذلك المتحكم والمسيطر على الحياة السياسية والمجتمع، حيث أكدت المواثيق الوطنية والرسمية، على أن الجبهة هي المؤسسة الأولى التي تتصدر بقية المؤسسات بل هي الدولة بعينها، وهي الوحيدة المحتكرة لجميع أوجه النشاط السياسي، ما أعطاها دور الموجه والمرشد السياسي إلى غاية صدور دستور سنة1989[.وضل هذا المشهد

[1] مفتاح رمضاني، **الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012/2011، ص29.

السياسي الجزائري المتميز بشخصنة السلطة واحتكارها وسيطرة الحزب الواحد، مسيطرا على الحياة السياسية إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، مانتج عنه تراث سياسي قائم على خنق الحريات، واستبعاد أي إمكانية لقيام مؤسسات سياسية تمثيلية من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع ثناء[1]

2-الأسباب الاقتصادية:

تبنت الجزائر منذ استقلالها استراتيجية للتنمية أساسها التوجه نحو الاشتراكية، حيث خصص 40بالمئة من الدخل النفطي في مشاريع الصناعية الضخمة، وبفشلها أضرت بالاقتصاد مع أول أزمة يعاني منها سعر النفط[2]. بما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يعتمد على عوائد البترول بنسبة كبيرة، حيث سببت خللا في التوازنات الاقتصادية الكبرى، تزامنت مع هزة نقدية بانخفاض سعر الدولار عملة التداول في الصفقات البترولية التي سببت خسارة في المداخيل بالعملة الصعبة المقدرة بنحو 80بالمئة بين سنوات 1985 إلى منتصف 1991. فالأزمة الاقتصادية وما نتج عنها من اختلالات التوازنات الاقتصادية، انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية للمواطنين[3]، فقد ازدادت حدة المشاكل اليومية من ندرة المواد الاستهلاكية وبروز ظاهرة الاحتكار والمضاربة، وتدهور القدرة الشرائية وتفاقم ظاهرة الفقر وعدم التناسب بين النمو الديمغرافي والطلب الاجتماعي على التشغيل والسكن والتعليم والصحة، وبين النمو الاقتصادي الذي ساهم في استفحال ظاهرة البطالة[4].

---

[1] ثناء فؤاد عبدالله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**. بيروت لبنان: مركز الدراسات والوحدة العربية، 2001، ص184.

[2] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت لبنان: مركز الدراسات والوحدة العربية، ط02، 1999، ص47.

[3] مفتاح رمضاني، المرجع السابق، ص28.

[4] صبرينة حملة، **أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعياته**. رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003/2002، ص50.

II.تداعيات أحداث أكتوبر 1988

في 19سبتمبر 1988، يلقي رئيس الجمهورية **الشاذلي بن جديد** خطابا حادا وصريحا، يتوجه فيه بالنقد إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وبعض إطارات الدولة التي لم تتحمل مسؤولياتها، كما دعا فيه المواطنين إلى الدفاع عن أنفسهم من خلال تنظيم أنفسهم بأنفسهم، بعد أقل من شهر من هذا الخطاب تنشب فتائل بعض الاضرابات في المؤسسات الوطنية الصناعية الكبرى في منطقة الرويبة، وأيضا في سلك موظفي البريد والمواصلات[1].بغض النظر عن الظروف الصعبة التي عرفتها البلاد، كارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وظهور نقص في منتجات غذائية أساسية كالسميد، وزيت المائدة، والحليب.....الخ، ولقد أثبتت الورادات من هذه المنتجات زادت بنسبة 7بالمئة في حالة السميد و10بالمئة في حالة المنتجات الأخرى مقارنة بعام 1987 [2]،.وفي اليوم الرابع من شهر أكتوبر مساءا في باب الواد تمت مشادات بين المتظاهرين وقوات الأمن حيث سادها بعض العنف، لكن سرعان ما تطورت هاته الأحداث صبيحة 05 أكتوبر لتشمل بقية المدن العاصمة مستهدفة لتحطيم كل المباني التي ترمز إلى الدولة (وزارة الشباب والتربية، وأسواق الفلاح، محافظات الشرطة)، ولقد امتدت أعمال النهب والتخريب إلى باقة الولايات الوطن[3].وبعد ان حل الدمار بالعديد من المنشات وسقوط مئات القتلى والجرحى من المواطنين،واستمرار حالة التوتر أعلن الرئيس حالة الحصار طبقا للمادة 119 من الدستور الجزائري لتلك الفترة، واتخذ هذا القرار في اجتماع الرئيس بالمكتب السياسي للحزب الواحد[4]،ورغم الحصار (منع التجول) فقد نظم الالاف من الشباب من أحياء السوستارة والقصبة وباب الواد

[1] احميدة عياشي، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر**. الجزائر: النجاح الجديدة، ط 02، 1993، ص 224.

[2] عبدالحميد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1999/1958**. بيروت،لبنان: مركز الدراسات والوحدة العربية، ط01، 2001)، ص197.

[3] احميدة العياشي، المرجع السابق، ص 225.

[4] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري**. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى، ط02، 1993، ص178.

وبولوغين بمسيرة سلمية وصامتة، لكن لدى مرورهم بالمديرية العامة للأمن أطلق مجهول النار، فرد الجيش على إثر ذلك بالمثل وكان عدد الضحايا الحركة الاسلامية 43[1].

III.نتائج أحداث أكتوبر 1988.

من النتائج التي عرفتها أحداث أكتوبر أن المتظاهرين حاولوا الوصول إلى كل الوزارات الممكن الوصول إليها مع تكسير والحرق والضرب كل ما يرمز إلى الدولة والحزب، والفساد الذي كانت الدوائر الرسمية تربطه بالاشتراكية من خلال شعاراتها البراقة التي كانت تظلم كلما قام أحد المسؤولين بتصرف يسيء إليه وإلى نظامه وإلى اشتراكيته التي تفقر الفقير وتغني الغني وبالأخص هو ضرب وإطاحة بالمؤسسات الدولة وهذا ما شعر به فعلا رئيس الجمهورية بأن كرسي السلطة بدأ يهتز من تحته مما جعله يقرر مخاطبة الشعب وذلك بدعوة أعضاء المكتب السياسي إلى اجتماع لإيجاد الحل اللازم لتهدئة الأزمة،.وما نتج من أحداث أكتوبر 1988 اعتقالات التي تبعتها ممارسات مشينة وعمليات تعذيب وحشية لم يكن لها أي هدف، حيث خلفت هذه الأحداث 189 قتيلا و1442 جريحا حس الإحصائيات الرسمية المقدمة لوزارتي العمل والشؤون الاجتماعية والعدل اللتان تكفلتا بالوضع، وقد قرر مجلس الوزراء في 06 ديسمبر 1988 تعويض ضحايا وعائلات ضحايا تلك الأحداث[2].إثر هذه الأحداث ألقى الرئيس يوم 10 أكتوبر 1988 يتأسف فيه عن النتائج المأسوية التي أضرت المجتمع الجزائري ، ويعد بإجراء تغييرات جذرية في سيادة البلاد، وفي 12 أكتوبر 1988 أعلن الرئيس عن تنظيم استفتاء يوم 03 نوفمبر يعطي فيه للشعب كلمة الفصل في الإصلاحات المزمع بها.وكانت جل التعديلات تشير إلى التخلي عن السياسيات السابقة التي جعلت من الحزب القوة السياسية

[1] يحي أبو زكرياء، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978/1993**. بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993، ص54..

[2] حفيظة يونسي، **الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: معهد الحقوق الإدارية والعلوم القانونية، 2001/2000، ص21.

الطلائعية الوحيدة في البلاد، وفي 28 جانفي 1989 يعلن الرئيس عن نيته لوضع حد لاحتكار الحزب الواحد للمجال السياسي، وعن الطلاق النهائي مع الإيديولوجية الاشتراكية حيث يصرح قائلا:**"إذا كانت التناقضات قد ظهرت في قوانيننا ومؤسساتنا الرسمية، فهذا راجع إلى أننا أعطينا الأولوية إلى الجوانب الإيديولوجية فالميثاق الوطني برنامج والدستور كان برنامج قانون مع كل التناقضات التي تنجر ذلك، لا يمكننا التكلم عن دولة القانون إذا ظل دستور خليط إيديولوجية وفلسفة قوانين، الدستور نصوص قانونية تسير العلاقات بين المؤسسات والمجتمع الجزائري، هذا هو تعريفنا لدولة القانون".**

وعليه قامت الرئاسة بصياغة دستور جديد أقر الطلاق النهائي مع الاشتراكية، وفتح المجال للتعددية السياسية، وقدم المشروع النهائي للدستور في شكله النهائي إلى الشعب للمناقشة والتصويت، وتمت الموافقة عليه يوم 23 فيفري 1989.

وبعد أن حل الدمار وسقوط مئات القتلى والجرحى من المواطنين أعلن الرئيس **شاذلي** حالة حصار طيقا للمادة 119بالمكتب السياسي للحزب الواحد دون حظور الحكومة.وصحب إعلان حالة الحصار حظرا للتجول.حيث كانت حصيلتها جد ثقيلة هناك العديد من الضحايا والاعتقالات.بالاضافة إلى الخسائر التي عرفها الاقتصاد فقد قدرت الحصيلة ب150قتيلو500 جريحا مع تسجيل خسائر قدرت ب160مليار سنتيم[1] .

[1] مفتاح رمضاني، المرجع السابق، ص35.

المبحث الثاني:طبيعة الأزمة السياسية في الجزائر.

لم تكن أحداث أكتوبر1988،تعبيرا عن حالة انسداد وأصبح النظام عاجزا عن تحقيق التوازن والاستقرار حيث أقر دستور 1989 عملية التحول إلى التعددية الحزبية غير أن الانتخابات التشريعية 1991،(فوز الجبهة الاسلامية للإنقاذ)والذي كان سببا في اندلاع الأزمة وتوقيف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992،وفتح المجال أمام أزمة كادت أن تعصف بالمجتمع الجزائري.

I.واقع التعددية الحزبية في الجزائر.

لقد سطر الرئيس السابق **الشاذلي بن جديد** مشروع الإصلاحات السياسية قبل عام 1988، وذلك من خلال فتح منابر من داخل الحزب الواحد ثم تتحول تدريجيا إلى أحزاب سياسية، أو كما قيل انذاك أنه تم الاتفاق على إنشاء حزب اخر معارض لحزب جبهة التحرير الوطني، إلا أن أحداث أكتوبر 1988 وما حملته من ضغوطات على الرئيس، دفعته إلى إعادة هيكلة النظام، فبمجرد المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 تأسس من خلاله قاعدة التعددية الحزبية في الجزائر حيث تولى قانون 05 جويلية 1989 الشروط المتطلبة لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي[1]، حيث بدأت تظهر أحزاب سياسية وصل عددها حوالي 60 حزبا بعضها لا يتجاوز عدد أعضائه 15 عضوا، لكن ما هو غير صحي ودمر البلاد في الأخير هو ضعف هذه الأحزاب وعدم امتلاكها لبرامج سياسية واقتصادية مفصلة ومتكاملة، فهي تملك عموميات فقط، كان برنامجها الوحيد هو نقد النظام والوصول إلى حد الشتم بالإضافة إلى استغلال بشع لمقومات الهوية الوطنية لاكتساب قاعدة شعبية، فاستند كل حزب على إحدى هذه المقومات فبعضها استغل الإسلام والاخر الأمازيغية وغير ذلك من المقومات، فتحول الصراع السياسي بذلك إلى صراع بين مكونات الهوية الوطنية، فوضعت بذلك بذور تدمير الأمة والتقاتل بين أبنائها بعدما زرع السياسيون وقادة الأحزاب التعصب الديني واللغوي والعرقي والجهوي بين أبناء

[1] المنبر البرلماني ، **التعددية الحزبية في الجزائر**. الفكر البرلماني، الجزائر: العدد 07، 2004، ص98.

الشعب الواحد، ومن الأحزاب التي غطت الساحة السياسية انذاك بتطرفها وتعصبها هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD ويبدو أن هناك قوى خفية في النظام كانت وراء إنشاء هذين الحزبين وتضخيمهما إعلاميا هدف السماح لهذه القوى بمواصلة تطبيق سياسة فرق تسد بضرب هذا بذاك[1].

ويمكننا تصنيف الأحزاب التي برزت على الساحة السياسية إلى نوعين:

- أحزاب معارضة قديمة موجودة قبل عهد التعددية وكانت تنشط في حالة السرية ثم خرجت للعمل السياسي العلني بموجب الإصلاحات السياسية. وبالرغم من أن عدد هذه الأحزاب قليل إلا أنها تعتبر من بين التشكيلات السياسية الفاعلة والمؤثرة في الساحة الوطنية ومنها:

- **جبهة القوى الاشتراكية FFS** الذي يعتبر أقدم حزب معارض أنشأه **أيت احمد** منذ 1963 عندما انفجر الخلاف بينه وبين **أحمد بن بله.**

- **الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري MDRA:** وهو حزب قديم كذلك يعود إنشاءه إلى كريم بلقاسم أحد قادة الثورة المشهورين الذين دخلوا في نزاع مع السلطة مباشرة بعد الاستقلال وفضل الانسحاب للعيش في المنفى.

- **حزب الطليعة الاشتراكية PAS** :(امتداد للحزب الشيوعي الجزائري) وقد جمع بين مناضلين من الحزب الشيوعي وبعض اليساريين من جبهة التحرير الوطني. وأنشأ منذ سنة 1966 عقب الانقلاب العسكري الذي قام به **بومدين** في 19 جوان 1965 مطيحا بنظام الرئيس **احمد بن بلة.**

- **الحزب الاشتراكي للعمالPT :** ذو توجه تروتسكي من الأحزاب الصغيرة النشطة في أوساط العمال وطلبة الجامعات، لكنه محدود التأثير عرف فيما بعد انقساما ليظهر منه حزبان منفصلان محدودي الأهمية هما حزب العمال والحزب الاشتراكي للعمال.

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**. الجزائر: دار المعرفة، ب ط، 2000، ص 114.

- أما الصنف الثاني من الأحزاب فيشمل تلك التي ظهرت بعد إعلان التعددية، أي أنها حديثة العهد. وتنقسم هذه الأحزاب بدورها بحسب ثقلها السياسي وأهميتها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى تضم عدد محدودا من الأحزاب ذات الوزن والتأثير مثل:

- **حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية:rcd** ظهر إلى الوجود قبل الإعلان رسميا عن قانون الجمعيات السياسية وهو ذو اتجاه علماني عصري. وتتركز قاعدته بشكل خاص في بلاد القبائل وبعض المناطق الأخرى من الوطن حيث يتواجد السكان من أصل أمازيغي

- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS:** وتشكل تجمعا لعدد من جماعات الإسلام السياسي ذات الاتجاهات المختلفة منها السلفية ومنها الإخوانية. وتعتبر جبهة الإنقاذ من أكثر الأحزاب تأثيرا ووزنا في الأوساط الشعبية بسبب ممارستها لمعارضة راديكالية للنظام وكذلك بالنظر إلى أيديولوجيتها الشعبوية ذات الطابع الديني التي سمحت لها باستقطاب كل الناقمين على النظام.

- **الحزب الاجتماعي الديمقراطي PSD:** ذو توجه ليبرالي ويضم أصحاب الأعمال، والمهن الحرة وكان أول حزب يقدم ملف اعتماده وينظم مؤتمره التأسيسي.

- **حركة النهضة الإسلامية :** حزب من التيار الإسلامي الإخواني، لكنه ذو توجه محلي أو وطني ينشط بصفة خاصة بين طلاب الجامعات وبعض الفئات من الشرائح الوسطى من أصحاب المهن الحرة. كما أن تأثيره متمركز بصفة خاصة في شرق البلاد

- **حركة المجتمع الإسلامي:** ممثل التيار الإخواني العالمي في الجزائر وأحد أقوى أحزاب التيار الإسلامي بعد حل جبهة الإنقاذ في 1991 يستقطب مناضلين ومناصرين بين شرائح الطبقة الوسطى من المتعلمين وبخاصة الجامعيين، وأصحاب المهن الحرة، يمتد تأثيره ليشمل مختلف مناطق البلاد ولكن له تأثير أوضح في المناطق الوسطى وفي الجنوب.

أما المجموعة الثانية فتضم عددا كبيرا من الأحزاب السياسية المجهرية بالنظر إلى محدودية تأثيرها وقلة نشاطها وصغر قاعدتها، وهي لا تظهر إلا في المناسبات الانتخابية مثلا، وكثيرا ما تستعملها السلطة في تحالفات ظرفية محاولة بذلك ممارسة الضغط على الأحزاب المؤثرة. والملاحظ أن الخارطة السياسية في الجزائر قد تعرضت للتعديل عدة مرات بفعل التطورات الحاصلة في مسار التعددية السياسية والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها البلاد منذ الانتخابات المحلية في 1990 تاريخ إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة. وهكذا برزت إلى الوجود أحزاب وتلاشت أخرى أو تراجع تأثيرها وصداها[1].

II.توقيف المسار الإنتخابي في الجزائر

شكل توقيف المسار الإنتخابي بداية مرحلة جديدة بانهيار الشرعية حديثة المولد،حيث شهدت حملات واسعة من الإعتقالات كلهم من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ مما دفع الكثير منهم إلى تبني أطروحات والتوجه نحو العمل المسلح.

أولا: تنظيم الانتخابات المحلية 26 ديسمبر 1991

إن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات جوان 1990 بأكثر من 55بالمئة من عدد المجالس المحلية البلديات وثلثي الولايات (32 ولاية من 48 ولاية)، هذا الفوز أدى إلى تراجع المكانة السياسية التي يحتلها حزب جبهة التحرير الوطني،و عليه ظهرت مرحلة جديدة من التعددية السياسية، فبرزت قوة سياسية جديدة في الساحة السياسية، لذا طلبت قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى رأسها "عباس مداني"، وبعض الأحزاب من السلطة التعجيل بإجراء

[1] عنصر العياشي، **التعددية السياسية في الجزائر**. من الموقع الإلكتروني www.arabsi.org

انتخابات تشريعية فبدأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ممارسة عدد من الضغوط على الرئيس **بن جديد** لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية[1].

وبعد التطورات السياسية والأمنية قدم الرئيس **الشاذلي بن جديد** ضمانات بتوفير الظروف والشروط الضرورية لضمان السير العادي للعملية الانتخابية، وكذا التعاون مع أي حزب يفوز مهما كان اتجاهه السياسي، وأكد 48 حزبا من الأحزاب ال49 المعتمدة المشاركة في هذه الانتخابات، إلا أن جبهة الإنقاذ لم تؤكد مشاركتها إلا في 1991/12/14.

حيث انطلقت الحملة الانتخابية قبل 21 يوما من إجراء الدور الأول أي في يوم 1991/12/05، واتسمت بالتنافس الحاد والخطاب السياسي العنيف والمخالف للقانون في بعض الأحيان، ورغم كل ذلك جرت الانتخابات في الموعد المحدد لها وأفرزت الفوز الكبير للجبهة الإسلامية للإنقاذ في بعض في الدور الأول.

الحزب	عدد المصوتين لكل حزب	عدد المقاعد في الدور الاول لكل حزب
الجبهة الاسلامية للانقاذ	3.260.222	188
الجبهة للقوى الاشتراكية	510.661	25
جبهة التحرير الوطني	1.612.947	16
المترشحون الاحرار	309.264	3

جدول 01: نتائج الانتخابات التشريعية 26 ديسمبر 1991[2]

[1] إلهام نايت سعيدي، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988-1995**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، 2002/2001، ص89.

[2] المجلس الدستوري، **إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية بتاريخ 26 ديسمبر 1991**، **الجريدة الرسمية**، العدد 01 في 04 جانفي 1992، ص02.

لقد جاءت الانتخابات التشريعية مفاجئة للجميع ،فعلى المستوى الوطني أنها لم تلق القبول لدى العديد من الفاعليين السياسيين، فجبهة التحرير ألقت اللوم على الناخبين الذين تغيبوا عن الانتخابات بنسبة 40 بالمائة، وحزب الحركة من اجل الشبيبة والديمقراطية أشار إلى أن هناك لتسليم البلاد إلى نظام استعماري آخر، أما حزب الطليعة الاشتراكية طالب بمعاقبة الشعب على هذا الاختيار، أما حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية فقد طالب بتدخل الجيش من أجل إنقاذ الجزائر. ومن الجانب الخارجي فقد أيدت بعض الدول الإسلامية مثل **إيران** و**السودان** نتائج الانتخابات، اما **فرنسا** فقد أبدت تخوفها ومعارضتها لوصول سلطة متطرفة في **الجزائر**[1].

ثانيا: قرار توقيف المسار الانتخابي.

بدأ الحديث عن توقف المسار الانتخابي عندما انطلقت مختلف جرائد التيار العلماني في حملة ضد الإسلاميين متهمة إياهم بالتخطيط من أجل إقامة دولة إسلامية، حيث قرر الجيش ألا يترك الإسلاميين يصلون إلى الاستحواذ على الأغلبية في البرلمان[2]، ولقد برر الجنرالات توقيف المسار الانتخابي بالحجج الآتية:

- تريد جبهة الإنقاذ الاستيلاء على السلطة بالقوة.
- إذا وصلت جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة لن تحترم الدستور ولا القوانين وستدمر البلد سياسيا واقتصاديا.
- ضرورة ضمان الأمن واستعادة هيبة الدولة.
- ضرورة تنظيم الإقلاع الاقتصادي ومكافحة البطالة[3].

[1] مفتاح رمضاني، المرجع السابق، ص45.

[2] محمد تامالت، **الجزائر من فوق البرلمان، حقائق وأوهام**. د ب ن، د د ن، 1999، ص98.

[3] عبد الحميد براهيمي، المرجع السابق، ص 223.

وهكذا كان الانقلاب 11 جانفي 1992 أصل العنف السياسي الذي أغرق الجزائر في الدماء وأوقعها في حداد منذ عشرين سنة، وإثر ذلك الانقلاب قررت قيادة الجيش -المعروفة باسم أصحاب القرار- لوحدها توقيف المسار الانتخابي وحل المجلس الشعبي الوطني وإقالة رئيس الجمهورية[1]

المبحث الثالث: إدارة ممارسة للعنف السياسي في الجزائر.

قادت تجربة التحول نحو التعددية السياسية إلى طريق مسدود وأخذت قوى الاسلام الجزائري مرحلة حرجة تصاعدت فيها موجة العنف إن الحديث عن تجربة التحول السياسي وما أفرزته من تطورات يقودنا إلى التطرق عن العنف الذي هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الخسائر ونذكر أهم أشكاله.

I.العنف السياسي الرسمي(الحكومي)

يقصد به ممارسة العنف من قبل الدولة ضد مواطنيها أو مجموعة منهم، من اجل المحافظة على استمرار النظام في السلطة، و**الجزائر** جسدت هذا النوع من العنف بعد الانتخابات التشريعية، فقد لجأ الجيش إلى كل الوسائل لردع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى السلطة، ولتحقيق هذا الهدف تم استعمال عدة وسائل وأشكال من العنف السياسي منها:

- إعلان حالة الطوارئ:

وهو نظام قانوني ينص عليه الدستور ويلجأ إليه ظروف استثنائية، لا يمكن مواجهتها بالقوانين العادية، وتتولى الحكومة استعمال السلطة العسكرية لإدارة شؤون البلاد، وذلك عندما لا تستطيع السلطات المدنية متابعة مهامها لقمع ثورة أو فتنة أو تمرد...، ويهدف هذا النظام إلى الحفاظ على مؤسسات الدولة واستعادة النظام العام[2].

---

[1] منتدى باحثي شمال افريقيا، مشروع الشهادة والتوثيق التاريخي، **تحقيق عن التعذيب في الجزائر**. جنيف، سويسرا: معهد الهوقار، ط02، 2003، ص12.

[2] مفتاح رمضاني، المرجع السابق، ص51.

وقد نص دستور 1989 في مادته 86 في هذه الحالة " يقرر رئيس الجمهورية، إذا دعت الضرورة الملحة حالة الطوارئ أو حالة الحصار لمدة معينة بعد اجتماع المجلس الأعلى للأمن واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة ورئيس الحكومة ورئيس المجلس الدستوري، ويتخذ كل التدابير اللازمة لاستباب الوضع، ولا يمكن تمديد إلى هذه الحالة من طرف الرئيس **محمد بوضياف** عن طريق المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 05 شعبان 1412هـ ، الموافق لـ 9 فيفري 1992، وقد تم تمديد مدتها فيما بعد من طرف الرئيس **علي كافي**. والملاحظ هنا أن حالة الطوارئ بحد ذاته لا تعتبر نوع من أنواع العنف السياسي، لكنها تختلق الجو القانوني المناسب لاستعمال العنف ضد الأفراد، حيث وإن رجعنا إلى مرسم إعلان حالة الطوارئ نجد في المادة 6 منه ما يلي:

يخول وضع حالة الطوارئ حيز التنفيذ لوزير الداخلية، والجماعات المحلية في كامل التراب الوطني، والوالي على امتداد تراب ولايته في إطار التوجيهات الحكومية، سلطة القيام بما يأتي:

1. تحديد أو منع مرور الأشخاص والسيارات في أماكن وأوقات معينة.
2. تنظيم نقل المواد الغذائية والسلع ذات الضرورة الأولى وتوزيعها.
3. إنشاء مناطق الإقامة المنظمة لغير المقيمين.
4. منع الإقامة أو وضع تحت الإقامة الجبرية كل شخص راشد يتضح أن نشاطه مضر بالنظام العام أو بسير المصالح العمومية.
5. تسخير العمال للقيام بنشاطهم المهني المعتاد في حالة إضراب غير مرخص به، أو غير شرعي، ويشمل هذا التسخير المؤسسات العمومية، أو الخاصة للحصول على تقديم الخدمات ذات المنفعة.
6. الأمر استثنائيا، بالتفتيش نهارا أو ليلا.

ومنه فحالة الطوارئ تعطي صلاحيات كبيرة جدا لقوات الجيش تتيح له استعمال العنف ضد أي مواطن مشكوك فيه[1] .

-الإعتقالات السياسية: هو سلوك يمارسه النظام السياسي في ظل حالة الطوارئ، إذ يتم القبض على المواطنين والتحفظ عليهم تنفيذا لأوامر إدارية دون صدور أحكام قضائية سابقة ضدهم وقد تطول أو تقصر مدة الاعتقالات طبقا لتقديرات السلطة التي أصدرت أوامر الاعتقال، ولقد مارست السلطة الجزائرية سلسلة من الاعتقالات إثر تفجر الوضع في البلاد بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فبدأت بحملة اعتقالات واسعة شملت القيادات البارزة وغيرهم من مناضلي الجبهة مع رفض إجراء أي حوار مع القوى السياسية المعارضة، بالإضافة إلى الكثير من الذين شاركوا في المظاهرات الإرهاب بين التشريع حيث وصل عدد المعتقلين في عهد المجلس الأعلى للدولة حوالي 7000 معتقل حسب الإحصائيات الرسمية، و 30.000 معتقل حسب إحصائيات المعارضة[2].

-العقوبات المرتبطة بالقضايا السياسية: تتمثل العقوبات المرتبطة بالقضايا السياسية فيما يلي:

أولا: **عقوبة الإعدام**: يقرها المشرع الجزائري كعقوبات أصلية في مادة الجنايات الخطيرة، وفي الغالب ما تصدر أحكام الإعدام بشأن بعض القضايا السياسية، عندما تكون هناك حالة الحصار أو الطوارئ، حيث تشكل محاكم خاصة، وإجراءات التقاضي أمامها لا يجوز الطعن في احكامها. وتم رصد أحكام الإعدام التي صدرت في بعض القضايا السياسية خلال فترة 1993، بلغ عدد حالات الحكم بالإعدام بحق الإسلاميين أكثر من 300 حالة، وفي عام 1994، بلغ عدد الأحكام بالإعدام إلى 1661، من بينها 1463 حكم غيابي.

---

[1] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ ، **الجريدة الرسمية**، العدد 10 بتاريخ 1992/02/09، 285.

[2] نبيل بوبيية، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر في عهد بوتفليقة**. من الموقع الإلكتروني: www.arabsi.org

ثانيا: السجن المؤبد: وهي من العقوبات الجنائية الأصلية التي تلي عقوبة الإعدام من حيث شدتها وخطورتها، لقد نص المشرع الجزائري على هذه العقوبات، فيتمثل مضمون هذه العقوبة بأن يقضي المحكوم عليه باقية عمره في السجن حتى توافيه المنية ولا سبيل للإفلات منها إلا بالعفو الرئاسي، كما انه نص الإضافة إلى ذلك على عقوبة مشددة أخرى جاءت بعد السجن المؤبد وهي السجن المؤقت الذي تتراوح مدته ما بين 10 و20 سنة كأقصى تقدير[1].

-دور القوات الأمن والجيش للقضاء على أعمال العنف الشعبي: يعطي النظام السياسي اهتماما كبيرا لأجهزة الأمن، ونلاحظ ذلك من خلال الميزانية المالية الضخمة المخصصة لهذا الجهاز بنوعية، الجزائر كباقي الدول النامية تعمل على تدعيم قوات الأمن والجيش، من حيث التجنيد والتسليح، كما تعمل على توفير الأجهزة والمعدات الحديثة ويضعها تحت تصرفها، وكان أول تدخل للجيش لإعادة الهدوء أثناء اندلاع أحداث الشغب في الجزائر بتاريخ 05 أكتوبر 1988، وطبقا لأحكام المادة 119 من دستور 1976، أعلن رئيس الجمهورية **الشاذلي بن جديد** حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988، والتي بموجبها دخ العاصمة، حيث أوكلت له مهمة إعادة الهدوء لأول مرة في تاريخ **الجزائر** المستقلة، وحصل نفس الشيء بعد إيقاف المسار الانتخابي، كما استعملت السلطة الجزائرية وحدات الجيش الشعبي في قمع المعرضة الإسلامية ومحاولة القضاء عليها[2]

[1] نادية قاسم، **الإرهاب بين التشريع الجزائري والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2015/2014، ص 214.

[2] نفس المرجع، ص 207.

II .العنف السياسي غير الرسمي.

وهو العنف الذي يمارسه أفراد أو جماعات من صفوف الشعب بوسائل عفوية ومرتجلة أو مدروسة ضد السلطة الحاكمة بهدف التأثير عليها في الاستجابة لمطالبهم، ومن أبرز القوى التي انخرطت في ممارسة العنف ضد الدولة سيتم التطرق إليها في هذا المطلب بالتفصيل والتي تتمثل في:

أولا: ظهور وتطور التنظيمات الإسلامية المسلحة

التنظيمات الإسلامية المسلحة ليست وليدة سنوات العشرية السوداء وليست وليدة كذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ، غير أن كثرة عددها وتزامن نشاطها مع حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، إلا أننا نستطيع تمييز ثلاث تنظيمات كبرى مارست العنف وهي:

- **الحركة الإسلامية المسلحة (MIA):** أصل هذا التنظيم هو جماعة **بويعلي** التي كانت تهدف إلى إسقاط النظام و إقامة الدولة الإسلامية، حيث انضم ما بقي من أتباعه بعد مصرعه تحت لواء الجبهة الإسلامية للإنقاذ و قاموا بإعادة تكوين الحركة الإسلامية المسلحة ما بين سنتي 1990 و1991 بقيادة **عبد القادر شبوطي** "و قد بلغ عدد عناصرها حوالي 2000 عنصر و تم اعتبارها ذات ارتباط مباشر بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتعتبر بأنها الذراع المسلح الوحيد للجبهة[1].

- **الجماعة الاسلامية المسلحة (GIA):** تعتبر من أعنف وأخطر التنظيمات الإرهابية المسلحة التي تشكلت في هذه الفترة، حيث تأسست الجماعة الإسلامية المسلحة في ربيع 1992، تكوينها متنوع يضم بعض قدامى البويعليين وبعض أنصار الهجرة والتكفير، معظم الأفغان الجزائريين الذين شاركوا في حرب أفغانستان، ونشطت الجماعة الإسلامية المسلحة تحت قيادة أميرها الأول**"لعيادة عبد الحق** من سنة 1992 إلى 1994، تميزت هذه الفترة

[1] محمد عصامي، **في عمق الجحيم–معول الإرهاب لهدم الجزائر**. تر: مصطفى سطوف، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2002، ص 300.

في نشاطها بقتل آلاف الأشخاص والتنكيل بجثثهم، طبعت عملياتهم الاغتيالات الفردية ضد " أعوان الدولة، عناصر الأمن والجيش والدرك " كذلك اغتيال الشخصيات المعروفة والمثقفين والأجانب خاصة الفرنسيين، واستهداف الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني (مصانع، جسور، طرق، سكك حديدية..)، والقيام بعمليات التخريب والحرق للمؤسسات العمومية (البلديات، البنوك، المحاكم، قباضات الضرائب، المراكز الصحية، مراكز الترفيه....)، إضافة إلى الهجوم على الحواجز[1].

- الجيش الإسلامي للإنقاذ: يعتبر البعض أن الجيش الإسلامي للإنقاذ نشأ بعد منع وحل نشاط الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبالتالي فهو مجرد انتقال للجبهة من العمل السياسي العلني إلى العمل السري العسكري[2] ، وحدد عدد عناصره سنة 1993 بحوالي 8000 منظم، حيث أن لهذا التنظيم دور كبير في استهداف البنية التحتية لاقتصاد الدولة، كالقيام بحرق المدارس والمصانع، وامتداد قوة هذا التنظيم حتى سنة 1997 ليتزامن ذلك مع الاستفتاء على قانون "الوئام المدني" نتج عنه إعلان أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ **"مدني مزراق** عن وضع السلاح ووقف القتال لكل الفصائل التابعة له[3].

ثانيا: ظهور التنظيمات غير الإسلامية:

من الصعب الحصول على معلومات تخص هذه التنظيمات، غير أنه يمكن القول أن هناك مجموعات غير اسلامية والمعروف عنها العداء للإسلاميين. تشكلت مع بداية العشرية السوداء، كان هدفها تصفية الإسلاميين والانتقام منهم، وكان للتيار اللائكي دور رئيس في تشكيل هذه المجموعات وتشجيعها ومن بين هذه التنظيمات نذكر ما يلي:

---

[1] عبد الغني شرقي، **الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 2007/1992**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008، ص78.

[2] نبيل بن عزيز، **التعاون الجزائري الامريكي في مكافحة الإرهاب**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013، ص55.

[3] عبدالغني شرقي، المرجع السابق، ص80.

- المنظمة السرية لإنقاذ الجزائر الجمهورية (OSSAR): والتي نشرت بيانا في 02 أفريل 1993، تهدد فيه بالانتقام من الإسلاميين.

- تنظيم 22 (M22): الذي يعمل على فرض مطالب مسيرة 22 مارس 1993، والمتمثلة في محاربة الأحزاب الإسلامية دون التمييز، واعتبارها كل الإسلاميين إرهابيين.

- منظمة الشباب الجزائري الحر (OJAL): التي تبنت خطف أستاذ الرياضيات محمد بوجلخة.

ويبدو أن مختلف المنظمات المسلحة المعادية للإسلاميين قد لاحقت ترحيبا من طرف جناح في السلطة، ويؤيد هذا الرأي المحامي يحي عبد النور الذي يعتقد بأن رضا مالك كان قد دعا صراحة إلى نقل الإرهاب إلى الطرف الآخر، أي استخدام نفس وسائل الجماعات المسلحة وهو ما يحول الدولة إلى دولة إرهابية، على حد تعبير يحي عبد النور وبطبيعة الحال رضا مالك يمثل تيار في السلطة وليس السلطة نفسها وتبقى هذه التنظيمات هامشية مقارنة بالتنظيمات الإسلامية[1].

[1] شمسة بوشنافة، وادم قبي، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 2000/1988**. ص132 من الموقع الإلكتروني: www.univ-ourgala.dz.jzpui/bislream

خلاصة وإستنتاج:

مهما اختلفت الاسباب التي تناولت أحداث أكتوبر سنة 1988.فإنها في نهاية المطاف تفضي إلى أن النظام السياسي الجزائري أصبح عاجزا عن توزيع القيم السلطوية.بشكل يضمن التوازن والاستمرار.وكذلك عجزه عن احتياجات المجتمع المختلفة المادية والقيمية.ودبت داخله الصراعات بين كتل ذات توجهات ايديولوجية مختلفة.فانفرط عقد القيادة وغابت الرؤية .واقتنع الجميع سلطة وشعبا بضرورة تغيير قواعد اللعبة السياسية وإعادة هيكلة النظام على أسس جديدة تتيح فرصة أخرى لاستمرار الدولة الجزائرية.

ويمكن القول أن التحول نحو التعددية الحزبية في الجزائر كانت نتيجة تفاعل مجموعة العوامل الداخلية والخارجية وكان من مظاهر هذا التحول هو إحداث مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية....اقراها دستور 1989،وبما أن عملية التحول مستمرة يمكن إعتبار المرحلة الإنتقالية في الجزائر من أطول المراحل ,أًصعبها التي ولدت عدم الإستقرار السياسي والامني وإلى درجة العنف السياسي .

وما يمكن ملاحظته أن العنف السياسي في الجزائر تمثل في البداية في المظاهرات حول المطالب منها الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأصبحت تأخذ هذه المطالب شكل إضرابات وحركات احتجاجية شعبية وأحداث شغب، ومنها بدأت تأخذ أشكالا بما فيها الاغتيالات والاعتقالات الممارسة سواء من الطرف العنف الرسمي أو غير الرسمي.

الفصل الثالث :

مسا رات حل الازمة في الجزائر(1999-2015)

تمهيد:

منذ بداية الأزمة والنظام السياسي الجزائري يبحث عن الشرعية لرؤية نظامه مستقر ومتعاون يتوافق ويحظى بقبول شعبي لبناء الديمقراطية بعيدا عن وسائل العنف،ولهذا جاءت وانتهجت قوانين بالتدريج قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية حيث كانا لهذه السياسات دورا مهما في تخفيف حدة الازمة ذلك من خلال استعادة الشرعية وتشكيل المؤسسات السياسية المنتخبة،وتخفيف من وتيرة العنف راح ضحيتها عشرات المواطنين فقد أتت ألية الوئام المدني والمصالحة الوطنية من أجل تحقيق الاستقرار والاهتمام بقضايا الامن وبناء السلطة.

المبحث الأول: الوئام المدني كآلية لمعالجة الأزمة السياسية في الجزائر.

عدة سنوات من المعاناة والجحيم، يتطلب من الحكومة الجزائرية أن تجد مخرجا لهذه الأزمة، حيث تم تبني سياسة الوئام المدني نقطة تحول نحو الانفراج وتراجع أعمال العنف وإطفاء نار الفتنة والوصول إلى نجاعة الفكرة في تحقيق أهدافها، بعد وتطبيق هذه السياسة يتضمن ثلاثة أقسام وعدة آليات وأثمرت عدة انجازات ونتائج مهمة.

I.محتوى سياسية الوئام المدني:

تتكوّن سياسة الوئام المدني من ثلاث أقسام رئيسية هي: - قانون الوئام المدني، - المراسيم التنفيذية الثلاثة، - مرسوم العفو الرئاسي الخاص، علما بأنّ هذه المراسيم منبثقة من قانون الوئام المدني.

أ- قانون الوئام المدني : هو المرحلة الأولى من سياسة الوئام المدني، وهو إجراء اتّخذه رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"، وتمّ تبنّيه من قبل البرلمان ثلاثة أشهر فقط بعد تولّيه السلطة. ويتكوّن هذا القانون من (43) مادة موزّعة على (06) فصول، الفصل الأوّل يتضمّن الأحكام العامّة ويتكوّن من مادتين، الفصل الثاني يشرح أحد التدابير التي أقرّتها سياسة الوئام وهو"تدبير الإعفاء من المتابعات" ويتكوّن من (03) مواد. وبالنسبة للفصل الثالث فهو يعالج التدبير الثاني الذي جاءت به هذه السياسة وهو"تدبير الوضع رهن الإرجاء" ويتكوّن من (21) مادة، في حين يشرح الفصل الرابع شروط وكيفية الاستفادة من التدبير الثالث وهو "تدبير تخفيف العقوبات" ويتكوّن من (03) مواد، أمّا الفصل الخامس فيتعلّق بالإجراءات ويشرح باقتضاب كيفية الاستفادة من أحكام سياسة الوئام وتركيبة لجان الإرجاء، وأخيرا الفصل السادس المتعلّق بالأحكام الخاصّة ويشرح حقوق ضحايا الإرهاب والأحكام المتعلّقة بالمنظّمات

المسلّحة التي تحلّ نفسها وكذا الفئات التي يطبّق عليها قانون الوئام بأثر رجعي ويحتوي على (08) مواد[1].

ب- المراسيم التنفيذية الثلاثة: وتمثّل القسم الثاني من أقسام سياسة الوئام المدني والخطوة الثانية من خطواتها والمنبثقة من قانون الوئام، وهي عبارة عن (03) مراسيم تنفيذية تم تبنّيها بهدف تدعيم قانون الوئام المدني، وشرح بعض مواده الغامضة، وشرح إجراءات الاستفادة من تدابيره بصفة مفصّلة حتى يسهل تطبيقه، كما أنّ العديد من مواد القانون أشارت إلى إمكانية إصدار الدولة لمراسيم تنفيذية لشرح بعض إجراءاته. وقد تمّ اعتماد هذه المراسيم بتاريخ 20 جويلية 1999 [2].

ج- مرسوم العفو الرئاسي الخاص: يمثّل القسم الثالث من أقسام سياسة الوئام المدني والخطوة الثالثة من خطواتها، وقد أصدره رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة" بتاريخ 10 جانفي 2000 لصالح أعضاء "الجيش الإسلامي للإنقاذ" بالدرجة الأولى، كما يشمل أيضا" الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد"، "كتيبة الرحمان" وبعض الكتائب التابعة لـ"الجماعة الإسلامية المسلّحة" و"الجماعة السلفية للدعوة وهو عبارة عن تطوير للمادة (41) من قانون الوئام، كما يعتبر الخطوة النهائية لسلسلة الخطوات التي انتهجها الرئيس" بوتفليقة" لإضفاء الشرعية القانونية والسياسية على قرار الهدنة الذي التزم به "الجيش الإسلامي للإنقاذ" منذ 01 أكتوبر 1999 [3].

II.آليات تجسيد سياسة الوئام المدني.

لقد سخّرت السلطة الجزائرية عدّة آليات وأجهزة لتسيير سياسة الوئام المدني وتجسيدها نصّ قانون الوئام المدني ونصوصه التنفيذية على الآليات والأجهزة الموضوعة لتسيير سياسة الوئام، وتتمثّل أساسا فيما يلي:

---

[1] المجلس الشعبي الوطني، **المناقشة العامة لمشروع القانون الوئام المدني في جويلية 1999**. ص12.

[2]نعيمة عزوق، **سياسة الوئام المدني بين المبدأ والواقع**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2006/2005.نعيمة عزوق، ص 104.

[3] نفس المرجع، ص105.

أ- لجان الإرجاء: هي عبارة عن لجان إقليمية، تؤسّس على النطاق الإقليمي لكلّ ولاية وفقا للمادة (14) من قانون الوئام المدني،وعليه فإنّ عددها على المستوى الوطني هو 48 لجنة. وبالنسبة للتركيبة البشرية لهذه اللجان فقد نصّت عليها المادة (15) من نفس القانون، بحيث تتكوّن كلّ لجنة من (06) أعضاء بما في ذلك رئيسها يمثّلون كلّ من سلك الأمن والعدالة ووزارة الداخلية[1]. أمّا صلاحيات لجان الإرجاء، فقد حدّدتها المادة (14) من قانون الوئام فيما يلي:

-اتّخاذ القرار بشأن الوضع رهن الإرجاء، بمعنى أنّ لجنة الإرجاء هي التي تقرّر فيما إذا كان الشخص الراغب في الاستفادة من هذا التدبير تتوفّر فيه الشروط المطلوبة أم لا.

- اتّخاذ التدابير التي يخضع لها الشخص الموضوع رهن الإرجاء، بمعنى أنّها هي المكلّفة بفرض القيود التي تراها ضرورية لمراقبة الخاضعين لفترة الإرجاء والتأكّد من صدق استقامتهم مثل الإحالة على الإقامة وغيرها من التدابير.

- إثبات إلغاء الإرجاء والنطق به، بمعنى أنّها تملك صلاحية إلغاء قرار الوضع رهن الإرجاء، سواءا عن طريق إقصاء المعني بالأمر من الاستفادة منه نتيجة سلوكه السلبي كمخالفته لإحدى تدابير المراقبة المفروضة عليه أثناء خضوعه له، أو عن طريق رفع حالة الإرجاء نتيجة سلوكه الإيجابي وتعاونه مع الدولة.

- اقتراح أيّ تدبير على السلطات المختصّة لمراقبة الوضع رهن الإرجاء، بمعنى أنّها بإمكانها أن تقترح على هذه السلطات كمصالح الشرطة القضائية ومندوب الإرجاء أيّ تدبير تراه ملائما لتسهيل استفادة الشخص المعني بالأمر

[1] المرجع السابق، ص108.

- تعيين مندوب الإرجاء، وهو الشخص المكلّف بتنفيذ قرار الوضع رهن الإرجاء، بحيث تعتبر لجنة الإرجاء الجهة الوحيدة التي تمتلك صلاحية اختياره من بين أعضاء الشرطة القضائية[1].

ب- مؤسّسة الجيش الوطني الشعبي: لعبت هذه المؤسّسة دروا بارزا في مكافحة الإرهاب عقب اندلاع أعمال العنف بالبلاد، ومُنحت لها صلاحيات واسعة للحفاظ على الأمن، وتعتبر إلى جانب ذلك آلية من آليات تجسيد مبادئ الوئام المدني، بحيث أسندت لها المهامّ التالية:

- مراقبة أمن البلاد أثناء تنفيذ مبادئ سياسية الوئام، بمعنى الاستمرار في الدفاع عن حياة المواطنين وممتلكاتهم، واتّخاذ إجراءات أمنية إضافية أثناء تبنّي وتنفيذ هذه السياسة خاصّة في فترة الاستفتاء الخاصّ بها، للتقليص من العمليات الإرهابية التي قد يرتكبها المسلّحون الرافضون لها بهدف إفشالها.

- استقبال الأشخاص المسلّمين لأنفسهم للاستفادة من تدابير الوئام ومعاملتهم معاملة حسنة.

- استلام الأسلحة والمتفجّرات والوسائل النارية والذخيرة ووسائل الاتّصال وكلّ الوثائق التي بحوزة التائبين، مع إعداد محضر يقرّ باستلامها، وفقا للمادة (02) من المرسوم التنفيذي رقم99-143.

- جمع كافة الأسلحة والمتفجّرات والوسائل النارية التي يتمّ استلامها سواءا على مستوى مصالحها أو المصالح الأخرى التابعة للأمن والدرك الوطني، والتكفّل بها والتصرّف فيها وفقا لحاجتها حسب نفس المادة المذكورة سابقا.

- إخطار النائب العام المؤهّل إقليميا عند تسجيل أيّة حالة استقبال للتائبين وفقا للمادة (03) من نفس المرسوم

- محاربة الجماعات المسلّحة الرافضة للاستجابة لمسعى الوئام بعد انتهاء آجاله المحدّدة، حيث دعا الرئيس "بوتفليقة "عناصر الجيش إلى شنّ حملة

[1] رئاسة الجمهورية، **القانون رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني**. الجريدة الرسمية، العدد 46، في 13 جويلية 1999، ص05.

واسعة ضدّ الرافضين لوضع السلاح مباشرة عقب انتهاء آجال هذا المسعى في 13 جانفي 2000[1].

ج- مؤسّسة الدرك الوطني: تعتبر إحدى مؤسّسات الدولة التي تضطلع بمهمّة حفظ الأمن والتي تتمتّع بصلاحيات واسعة في إطار مكافحة الإرهاب، وتعتبر إلى جانب ذلك آلية من الآليات المؤسّساتية الموضوعة لتسيير وتنفيذ مبادئ سياسة الوئام. أمّا بالنسبة للمهامّ المخوّلة لها وفقا لقوانين هذه السياسة فهي لا تختلف كثيرا عن مهامّ الجيش باستثناء مهمّة جمع الأسلحة والتصرّف فيها التي لا تدخل ضمنها، فإذا كانت سياسة الوئام تخوّلها مهمّة استلام الأسلحة، إلاّ أنّها لا تمنحها حقّ التصرّف فيها، بل تقوم بإرسالها إلى مصالح الجيش الوطني وفقا للمادة (02) من المرسوم التنفيذي رقم. 99/ 143[2].

د- الشرطة القضائية: الشرطة هي تعبير عن حاجة أساسية من حاجات المجتمع ومظهر أوّلي من مظاهر تكوين الدولة، فهي وسيلة الدولة في حماية أنظمتها وصون حقوقها وحقوق الأفراد والجماعات المكوّنة لها، وتلعب الشرطة القضائية دورا فعّالا في تسيير وتنفيذ مبادئ سياسة الوئام فهي تتكفّل بتنفيذ التدابير التي تقرّها لجان الإرجاء ومتابعة مدى احترامها ميدانيا، ثمّ إنّ مندوب الإرجاء الذي يُكلّف شخصيا بمهمّة تنفيذ قرار الإرجاء يعيّن من إحدى مصالحها، كما تعتبر إحدى المصالح المكلّفة بتنفيذ ومتابعة إجراء الإحالة على الإقامة المؤقّتة الذي قد يفرض على المستفيدين من تدابير قانون الوئام إلى جانب هذه الأجهزة، نصّت سياسة الوئام المدني على إمكانية الاستعانة برؤساء الدوائر ووكلاء الجمهورية لتجسيد مبادئها[3].

[1] نعيمة عزوق، المرجع السابق، ص109.

[2] المرجع السابق، ص110.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

III.نتائج سياسة الوئام المدني.

هنالك العديد من الإنجازات التي تمكنت سياسة الوئام المدني من تحقيقها على أرض الواقع سواء في المجال الأمني أو السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أهمها:

- تحسّن الوضع الأمني وانحصار ظاهرة الإرهاب في الجزائر بحيث انخفضت العمليات الإرهابية بشكل ملحوظ مقارنة بما كانت عليه قبل تبنّي هذه السياسة وعاد الاستقرار النسبي لمعظم ربوع الوطن.

- نزع الغطاء السياسي عن ظاهرة الإرهاب في الجزائر واكتساب الدولة شرعية مكافحتها ذلك لأنّ معظم الجماعات الإسلامية المسلّحة التي ظهرت في التسعينات رفعت شعار الدولة الإسلامية، وبرّرت تمرّدها على النظام لكونه سطا على إرادة الشعب في إقامة نظام إسلامي عقب وقفه للمسار الانتخابي الذي فازت به "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، لكن بعد تبنّي سياسة الوئام تغيّرت الأمور بشكل جذري، حيث فقدت هذه الجماعات غطاءها السياسي خاصّة بعد أن رحّبت "جبهة الإنقاذ" أحد أهمّ المعنيّين بالأزمة بهذه السياسة وبعد أن وضع جناحها المسلّح "الجيش الإسلامي للإنقاذ" السلاح في إطارها، ممّا جعل الجماعات الرافضة لها في موقف حرج، بحيث فقدت شرعية وجودها وأصبحت ضالّة عن الطريق حتّى في نظر الجبهة التي لطالما تحجّجت بالدفاع عن حقّها في الحكم.

- استفادة الدولة من العناصر التائبة في عمليات مكافحة الإرهاب واسترجاعها أسلحة التائبين لقد تمكّنت السلطة الجزائرية من تفكيك عدّة شبكات إرهابية واكتشاف عدّة مخابئ للمسلّحين ومقابر جماعية بفضل المعلومات التي أدلى بها التائبون المستفيدون من سياسة الوئام حيث استفادة 6 ألاف شخص من هاته السياسة[1].

[1] عبد الرحمان بن شريط، **المصالحة الوطنية أصبحت نموذج عالمي**. من الموقع الإلكتروني: http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php

- عودة الحياة الطبيعية والاستقرار إلى المدن الكبرى والتخفيف من الطوق الأمني المفروض عليها، بحيث تمّ فتح معظم دور الثقافة والشباب التي أغلقت أو خُرّبت في فترة الإرهاب، وعادت مظاهر الحياة الليلية بهذه المدن بعد أن كانت تُسدل ستارها قبل غروب الشمس، وبدأت مدينة الجزائر تسترجع وجهها كعاصمة للبلاد.

- فكّ العزلة عن الريف وتمكين الدولة من التفرّغ لإعادة إعمار المناطق المتضرّرة من الإرهاب، فبعد التقلّص الكبير للعمليات الإرهابية أصبح على الدولة التكفّل بمهمّة الإصلاح والترميم[1].

- عودة الاستقرار السياسي للنظام الجزائري ومؤسّساته وتمكين الدولة من التفرّغ للإصلاحات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وبدأت أجهزة الدولة تستعيد توازنها وتتفرّغ لمهامها وقد سمح هذا الوضع للدولة بالشروع في إصلاحات سياسية، اقتصادية ومجتمعية خاصّة بعد التحسّن الأمني الكبير، ومن هذه الإصلاحات نذكر: إنشاء لجنة إصلاح العدالة في 19 أكتوبر 1999 [2] ولجنة إصلاح هياكل الدولة في 22 نوفمبر 2000 [3] هذا في الميدان السياسي، أمّا في الميدان الاجتماعي والثقافي فقد تمّ اعتماد لجنة إصلاح المنظومة التربوية وذلك في 09 ماي 2000 ، في حين يعدّ برنامج الإنعاش الاقتصادي أهمّ مشروع تمّ اعتماده في الميدان الاقتصادي.

- فكّ العزلة عن الجزائر واستعادة مكانتها الدولية فبعد تبنّي سياسة الوئام المدني تغيّرت كلّ المعطيات، فتحسّن الظروف الأمنية والسياسية والتي نتجت عن هذه السياسة ممّا شجّع معظم الدول رغبتها في تطوير علاقاتها معها.

---

[1] نعيمة عزوق، المرجع السابق، ص164.

[2] رئاسة الجمهورية، **المرسوم الرئاسي رقم 99-234 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة**. الجريدة الرسمية، العدد 74، في 20 أكتوبر 1999، ص03.

[3] رئاسة الجمهورية، **المرسوم الرئاسي رقم 2000-372 يتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها**. الجريدة الرسمية، العدد 71، في 26 نوفمبر 2000، ص14.

- الانتعاش النسبي لقطاع السياحة بالجزائر مقارنة بفترة ما قبل الوئام المدني، نتيجة تحسّن الوضع الأمني الذي شجّع سواء الأجانب أو الجزائريين المقيمين بالخارج على زيارة البلاد.

- إسقاط الجزائر من قائمة الدول ذات المخاطر الكبرى، وإدراجها تبعا لذلك في قائمة الدول ذات المخاطر المتواضعة.

- إسقاط فرضية تدويل القضية الجزائرية وتراجع ضغط المنظّمات الدولية، فالعديد من الأطراف الداخلية والدولية تنادي بالتدويل بحجّة أنّ الجزائريين عجزوا عن إيجاد مخرج سلمي لأزمتهم لذلك لابدّ من تدخّل دولي لإعادة السلم تماما كما حدث في كوسوفو.

- رفع الحضر الدولي المفروض على الجيش الجزائري في مجال التسلّح وتمكينه من التفرّغ لمشروع الاحترافية.

لقد تعرّضنا إلى إنجازات سياسة الوئام المدني، إلا أنها مهما كانت فعالة فإنها لا تخلو من إخفاقات حيث نجد أن سياسة الوئام المدني فشلت في القضاء على الإرهاب نهائيا، بحيث استمرت العمليات الإرهابية في المناطق المعزولة وأحيانا في المدن خاصة في السنوات الأولى من انتهاجها، بحيث ظلت بعض العمليات تسجل هنا وهناك. وكذلك نجد زيادة نفوذ رئيس الجمهورية على حساب السلطات الأخرى، فالنسبة العالية التي حصدها من مشروعه في الاستفتاء مكنته من احتكار هذه السلطات[1]

[1] نعيمة عزوق، المرجع السابق، ص ص 183-186.

المبحث الثاني: المصالحة الوطنية كآلية لحل الأزمة السياسية في الجزائر .

رغم ما حققه الوئام المدني من نتائج سياسية وإقتصادية إلا أنها لم تكن غير كافية وبالتالي تم انتهاج سياسة المصالحة الوطنية إستكمالا للجهود المبذولة لتشمل إجراءات جديدة تضمنها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تم تجسيدها عن طريق بعض الآليات فكان لها نتائج بارزة نحو تحقيق الأمن والسلم في البلاد.

I.محتوى سياسية المصالحة الوطنية.

تتضمن سياسة المصالحة الوطنية من خلال مضمونها مايلي:

01- الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية: فهو بمثابة التصور المعرفي والديني والواقعي لمعالجة نزيف الدم الجزائري، وإيجاد الحلول للتكفل بمخلفات المأساة الوطنية، ويعتبر بمثابة الخطوة المتدرجة لسياسة الوئام المدني، ويتكون الميثاق من ديباجة التي ذكرت بنضالات الشعب الجزائري عبر التاريخ والتضحيات التي قدمها الشعب من أجل المقاومة لبقاء الوطن. أما في ما يخص مضمون الميثاق فتضمن ما يلي:

- عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الإجراءات الرامية إلى استباب السلم.
- الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية.
- إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي.
- الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني[1].

02- الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: يتكون هذا الأمر من 48 مادة ومن 07 فصول، تضمن الفصل الأول مادة وفقرتين، حيث أكدت على تنفيذ أحكام الميثاق، وتصميم الشعب على استكمال سياسة السلم

[1]رئاسة الجمهورية، **مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية**. الجريدة الرسمية، العدد 55، في 15 أوت 2005، ص ص 3-6

كضرورة لاستقرار الوطن، ويتضمن الفصل الثاني، 05 أقسام و19 مادة، احتوت على تنفيذ الإجراءات الرامية إلى استباب السلم، وتضمن الفصل الثالث 03 أقسام و05 مواد، واحتوت على الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية، وتضمن الفصل الرابع 03 أقسام و14 مادة، واحتوت على إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين، وتضمن الفصل الخامس 04 مواد وقد احتوت على الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني، وتضمن الفصل السادس 03 مواد، واحتوت على إجراءات تتمثل في تجسيد عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجموهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أما الفصل السابع فقد تضمن مادتين مادة تخول لرئيس الجمهورية اتخاذ إجراءات في أي وقت لتنفيذ الميثاق، ومادة لنشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية[1].

03- **المراسيم الرئاسية**: يمكن أن نجمل هاته المراسيم في النقاط التالية:

- المرسوم الرئاسي رقم 06-93 المؤرخ في 28 فيفري 2006، يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية، وهو يتكون من 05 فصول و53 مادة.

- المرسوم الرئاسي رقم 06-94 المؤرخ في 28 فيفري 2006، يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب، وقد احتوى هذا المرسوم على 04 فصول و32 مادة.

- المرسوم الرئاسي رقم 06-95 المؤرخ في 28 فيفري 2006، يتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ الميثاق السلم والمصالحة الوطنية، حيث تضمن 07 مواد[2].

- المرسوم الرئاسي رقم 06-106 المؤرخ في 07 مارس 2006، يتعلق بإجراءات العفو، وقد تضمن 03 مواد[3].

---

[1] رئاسة الجمهورية، **أمر رقم 06-01 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد 11 في 28 فيفري 2006، ص ص -3-7.

[2] نفس المرجع، ص ص، 12-15.

[3]رئاسة الجمهورية ، **المرسوم الرئاسي رقم 06-106 يتضمن إجراءات العفو**. الجريدة الرسمية، العدد 14، في 06 مارس 2006، ص08.

- المرسوم الرئاسي رقم 06-124 المؤرخ في 27 مارس 2006، يحدد كيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل، بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية، وقد تضمن 24 مادة[1].

II.آليات تجسيد سياسة المصالحة الوطنية.

نص الأمر المتضمن تنفيذ الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، على آليات وأجهزة يتم من خلالها تجسيد مبادئها لتسيير سياسة المصالحة الوطنية وتتمثل في:

1- آليات وإجراءات تعويض ضحايا المأساة الوطنية: لكي يحصل تجسيد الاستفادة من تعويض ضحايا المأساة الوطنية، يجب أن يقوم ذوو الضحايا بما يلي:

- طلب شهادة الوفاة من الشرطة القضائية بعد التحقيق.
- طلب حكم قضائي يتضمن التصريح بالوفاة تصدره الجهة المختصة.
- طلب مقرر استفادة تصدره السلطة المعنية حسب الحالة لكل ضحية.
- تسدد هذه التعويضات من ميزانية الدولة.

2- إجراء إعانة الدولة للأسر المحرومة من العائلات الإرهابيين: يتجسد هذا الإجراء من خلال التدابير التالية:

- شهادة من الشرطة القضائية تثبت وفاة قريب الأسرة المعنية في صفوف الجماعات الإرهابية، يطلبها ذوو الضحية.
- شهادة عوز العائلة يسلمها الوالي المعني، تطلبها العائلة المعنية.
- مقرر تخصيص الإعانة وتوزيعها على ذوي حقوق الضحية يعده الوالي.
- يدفع هذا التعويض من الصندوق الخاص بالتضامن الوطني.

[1] رئاسة الجمهورية ، **مرسوم رئاسي رقم 06-124 يحدد كيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية**. الجريدة الرسمية، العدد 19، في 29 مارس 2006، ص ص، 3-5.

3- آلية تصريح الأشخاص الذين يمثلون أمام السلطات المختصة، وتتم هاته الآلية حسب الآتي:

أ- إخطار المعنيين بتوقفهم عن ممارسة كل نشاط إرهابي أو تخريبي في الآجال المحددة قانونا، السلطات التالية: قادة وحدات وتشكيلات الوطني الشعبي، مسؤولو مصالح الأمن الوطني، قادة مجموعات وتشكيلات الدرك الوطني، مسؤولو الشرطة القضائية.

ب- المثول أمام رؤساء وحدات وتشكيلات الجيش، أو الأمن الوطني، أو الدرك الوطني لتسليمهم الأسلحة والذخيرة ووسائل الاتصال والوثائق التي بحوزتهم، مع إعطاء السلطة المستلمة المعنيين محضر إستلام بهذه المستلمات.

ج- الإشهاد بصدق التصريح المتعلق بالتسليم الكلي لما بحوزتهم من أسلحة وذخيرة ووسائل إتصال ووثائق

4- آلية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين سرحوا من العمل بسبب أفعال متصلة بالمأساة الوطنية.وتتم هاته الآلية على إنشاء لجنة ولائية، يكون مقرها في الولاية تستقبل طلبات المعنيين[1].

III.نتائج سياسة المصالحة الوطنية.

لقد كان لسياسة المصالحة الوطنية عدة انجازات أهمها:

- سمح ميثاق السلم و المصالحة الوطنية الذي تمت تزكيته عن طريق استفتاء شعبي سنة 2005 بطي صفحة المأساة الوطنية بما فتح المجال أمام بعث الاقتصاد الوطني على حد تعبير مسؤولين مكلفين بمتابعة تطبيق هذا القانون.

- أصبحت الجزائر اليوم من خلال المصالحة الوطنية أنموذجا يقتدى به من قبل العديد من القوى السياسية داخل الوطن، والعديد من سياسات الدول التي هي

[1] بن عيسى معمري، المرجع السابق، ص ص، 157-159.

بحاجة إلى المصالحة ما بين مقوماتها، وما بين أطيافها السياسية، حيث أثبتت من خلالها بأن الإرهاب والعنف لا يمكن أن يقضي عليه بقوة السلاح فقط[1].

- استطاع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ان يمسح الدموع ويعيد البسمة والأمل إلى وجوه الجزائريين بعدما كفكف عَبارات الأمهات والأيتام والأرامل بعد عشرية أفنت الأخضر واليابس. ولم يكن باستطاعة الجزائر الخروج من عشرية الدمار والدماء، والاتجاه لبناء مستقبل أبنائها وتعود إلى مكانتها الدولية التي طمستها سنوات الجمر، دون أن تمر على سبيل الاستقرار والأمن والسلم.

- فتح أفاق للمشاريع التنموية وأعطى دفعا للبناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر، وأعاد للشعب الجزائري ثقته وكرامته في نفسه بعدما كان يُنظر إليه على أنه بلد الإرهاب.

- استطاعت المصالحة الوطنية والمقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، حيث أصبحت بلدا مصدرا لأمن والسلم في العالم، وأصبحت مطلبا تنادي به العديد من الدول في العالم على غرار ليبيا ومالي والعديد من دول المنطقة التي تعاني من أزمات داخلية، حيث حظيت الجزائر بإشادة دولية خاصة من قبل أمريكا التي اعتبرتها بلدا مصدرا للأمن والسلم والاستقرار في العالم[2]

- أن المصالحة الوطنية قد أعطت ثمارها و كسرت حاجز الرعب و الخوف، وأصبح المواطن الجزائري يتحرك بحرية في كل ربوع الوطن فيما انتعشت السياحة الداخلية[3].

- أعطت المصالحة الوطنية دفعا قويا للنهوض بالبلاد وتنميتها في مختلف القطاعات، كما أنها أبعدت الجزائر عن ما يسمى بـ"الربيع العربي" داعيا جميع الجزائريين لتعاون من اجل تحقيق الاستقرار و الأمان في الوطن[1].

---

[1] صالح سعود، **المصالحة جسدت فكرة الوطن قبل الجميع**. من الموقع الإلكتروني:-http://www.alseyassi dz.com/ara/sejut.php

[2] عبد الرحمان بن شريط، المرجع السابق.

[3] عبد الكريم عبيدات، **المصالحة أعطت ثمارها وكسرت حاجز الخوف لدى الجزائريين**. من الموقع الإلكتروني: http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php

- استفادة 9 آلاف شخص من خلال إجراءات السلم والمصالحة، لكي يصل مجموع المستفيدين من سياستي الوئام والمصالحة إلى 15 ألف شخص[2].

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي في الجزائر(1999-2015)

في محاولة لتقييم استقرار الوضع السياسي في الجزائر بعد تطبيق سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية، نستطيع أن نحدد وضعية الاستقرار عن طريق معايير ومؤشرات منها نسبة المشاركة في العملية الانتخابية، وحدة العمليات الإرهابية، وقيام المظاهرات وظاهرة الاغتيالات السياسية.

I.الانتخابات والأعمال الإرهابية

1-الانتخابات:

إن ظاهرة الانتخابات تعتبر من أهم وأبرز المؤشرات التي تدل على تحقيق أو عدم تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، من حيث إجراءات تنظيمها أو العملية الإجرائية فيها، فنجد أن نسبة المشاركة في الانتخابات تختلف من نوع إلى آخر.

---

[1] بشير بوصوري، **المصالحة أعدت ويلات ما يسمى بالربيع العربي عن الجزائر**. من الموقع الإلكتروني http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php

[1] عبد الرحمان بن شريط، المرجع السابق.

	1999[1]	2004[2]	2009[3]	2014[4]
الناخبون المسجلون	17.488.623	18.094.555	20.595.683	22.880.678
الناخبون المصوتون	10.652.623	10.508.777	15.356.024	11.600.984
الأصوات المعبر عنها	10.093.611	10.179.702	14.430.253	10.468.848
الأصوات الملغاة	559.012	329.075	925.771	1.132.136
نسبة المشاركة	% 60.92	% 58.08	% 74.56	% 50.70

جدول 02: نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية من سنة 1999 إلى 2014

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المشاركة تختلف من عهدة إلى أخرى، ففي سنة 1999 شاركت نسبة 61 بالمئة، معبرة عن حاجتها لانتخاب رئيس يتولى إجراء الحوار وحل الأزمة، أما في سنة 2004 قلت النسبة إلى 58 بالمئة ممن تقدموا إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم منهم 85 بالمئة أعادوا انتخاب الرئيس بوتفليقة بفضل ما قام به من انجازات نحو تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، كما وصلت نسبة المشاركة في سنة 2009 إلى 74 بالمئة فكانت الانتخابات 2009 أشبه باستفتاء شعبي حيث أعاد الشعب الثقة في رئيسه للمرة الثالثة، لكونه رئيسا لمدة عشرة سنوات قدم فيها العديد من

[1]المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/99 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**. الجريدة الرسمية، العدد 19 في 18 أفريل 1999، ص05.

[2]المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/04 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**. الجريدة الرسمية، العدد 20 في 20 أفريل 2004، ص04.

[3]المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/09 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**. الجريدة الرسمية، العدد 22 في 15 أفريل 2009، ص03.

[4المجلس الدستوري، **إعلان رقم 02/ إ. م د/14 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**. الجريدة الرسمية، العدد 23 في 23 أفريل 2014، ص ص، 5-6.

الإنجازات التي لا ينكرها أحد، إلا أن انتخابات 2014 عبرت عن قلة رضى الشعب، في حين أن اختيار الشعب للرئيس بوتفليقة قد جاء حفاظا على الوضع المستقر.

	2002[1]	2007[2]	2012[3]
الناخبون المسجلون	17.951.127	18.761.084	21.645.841
الناخبون المصوتون	8.288.536	6.692.891	9.339.026
الأصوات المعبر عنها	7.420.867	5.727.827	7.634.979
الأصوات الملغاة	867.669	965.064	1.704.047
نسبة المشاركة	% 46.17	% 35.67	% 43.14

جدول 03: نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية من سنة 2002 إلى 2012

اتسمت الانتخابات التشريعية بشكل عام بانخفاض نسبة المشاركة السياسية، حيث شهدت انتخابات 2002 مشاركة 46 بالمئة، حصل فيها الإسلاميون على 21 بالمئة من مقاعد مجلس النواب، وقاطع الانتخابات "جبهة القوى الاشتراكية" و "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة في منطقة القبائل 2 بالمئة. وجاءت نتائج انتخابات مجلس النواب سنة 2007 بنسبة مشاركة منخفضة حيث صوت 6.7 مليون ناخب فقط بسبب دعوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى المقاطعة كما دعا عبد الله جاب الله في حركة

[1] المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/02 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**. الجريدة الرسمية، العدد 43 في 23 جوان 2002، ص04.

[2]المجلس الدستوري، **إعلان رقم 03/ إ. م د/07 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**. الجريدة الرسمية، العدد 45 في 11 جويلية 2007، ص03.

[3]المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/12 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**. الجريدة الرسمية، العدد 32 في 26 ماي 2012، ص05.

الإصلاح إلى المقاطعة و قاطع الانتخابات أيضا حزب جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد، وكانت نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2012 بنسبة مشاركة لم تتعدى 43 بالمئة مساندة لجبهة التحرير الوطني نظرا لمقاطعة بعض أحزاب المعارضة.

2- الأعمال الإرهابية:

السنة	مكان الحدث	عدد الضحايا
2002/07/05	سوق الأربعاء (البليدة)	38 قتيل واكثر من 50 جريح
2003/02/25	تيبازة	12 قتيل
2007/04/11	قصر الحكومة (الجزائر)	33 قتيل وأكثر من 200 جريح
2007/09/06	باتنة (زيارة الرئيس بوتفليقة عبدالعزيز)	15 قتيل و107 جريح
2007/12/11	مقر المفوضية العليا للشؤون اللاجئيين التابعة للأمم المتحدة والمجلس الدستوري	44 قتيل وأكثر من 100 جريح
2008/08/18	مقر مدرسة قوات الدرك (بيسر بومرداس)	43 قتيل و45 جريح

جدول 04: أهم الأعمال الإرهابية في الجزائر بعد 1999

قد شهدت الجزائر العديد من الأعمال الإرهابية بعد توقيف المسار الانتخابي، حيث خسرت الكثير من أبنائها إلى ما يقارب 200 ألف شخص إلا أن وتيرة العنف بعد 1999 قد تراجعت بسبب إقدام الأمن على قتل أعداد كبيرة من الإسلاميين على مر السنوات، واستسلام كثر منهم لدى الإعلان عن العفو[1]

[1] Des droits humains, **chronologie des massacres en Algèrie (1992/2007).** la site: http://www.algeria-watch.org/fr/mrv/2012/bilan massacres.htm .

ونتيجة لتفكك الجماعات الإسلامية المسلحة واستسلامها، أصبحت العمليات الإرهابية تنفذ باسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

II.المظاهرات والاغتيالات السياسية

1-المظاهرات:

يعتبر مؤشر المظاهرات من أهم المؤشرات التي تدل على تحقيق أو عدم تحقيق الاستقرار السياسي،فالجزائر شهدت العديد من التظاهرات التي أصبحت الوسيلة المفضلة للجزائريين للحصول على طلباتهم،ويمكن أن نعتبر إضرابات قطاع التربية كأبرز مثال في إضرابات الجزائر وهي في الغالب من طرف نقابات القطاع لأجل تسوية وضعيات مالية أو إجراء تعديلات القانون الاساسي للوظيفة،غير أن قطاع التربية منذ 1999تحسن بدرجة كبيرة عما قبل ذلك حيث تضاعف عدد مؤسسات التربية عدة أضعاف،وهو أيضا القطاع الاكثر توفيرا لمناصب الشغل،في حين أن اضرابات قطاع التربية لاتصل الى زعزعة الاستقرار السياسي

2- الاغتيالات السياسية

السنة	الشخصية	المكان
1999/11/22	عبد القادر حشاني	الجزائر "العاصمة"
2001/04/18	قورما ماسينيسا	تيزي وزو
2005/04/23	عيساني عبد الكريم	جيجل
2005/09/01	خلادي خالد	بومرداس
2006/03/24	جلال إبراهيم	بومرداس
2006/10/12	عيسات رابح	تيزي وزو

جدول 05: أهم الاغتيالات في الجزائر بعد 1999 [1]

[1] رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة:الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**. مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 07، 2008 ، ص17.

يعتبر مؤشر الاغتيالات من أهم المؤشرات التي تدل على الاستقرار الوضع في البلاد حيث شهدت الجزائر منذ الاستقلال إلى 1999 العديد من الاغتيالات السياسية مثل اغتيال الرئيس هواري بومدين والرئيس محمد بوضياف والكثير من الشخصيات البارزة، إلا أن الشخصيات التي تم اغتيالها بعد تبني سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية كانت معارضة للسلطة ومن أبرز هؤلاء المغتالين عبد القادر حشاني أحد زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد تعرضه لهجوم مسلح بالقرب من البريد المركزي بالعاصمة، حيث كان معارضا لقرار الجيش الإسلامي لوقف عملياته وتحفظ على خطة الوئام المدني.

ويمثل مؤشر الاستقرار السياسي أحد المرتكزات الأساسية في تصنيف حالة الدول حيث احتلت الجزائر المركز 81 من مجموع 177 دولة من حيث الاستقرار السياسي حسب تقرير صادر عن مركز الأبحاث الأمريكي، وصنف المركز الجزائر في مؤشر الدول فئة معتدلة[1]، وتحسن مركز الجزائر على الساحة الدولية بصورة لافتة خلال عهد بوتفليقة نتيجة لانخفاض وتيرة العنف الداخلي، وأصبحت الجزائر حليفا إقليميا استراتيجيا جديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا للقضاء على الإرهاب[2].

[1] سالي ابراهيمي، **الجزائر تحتل المرتبة ال 81 من حيت الاستقرار السياسي والأمني**. من الموقع الإلكتروني: http://www.djazairess.com/elayem/107991

[2] رشيد تلمساني، المرجع السابق، ص17.

III.تقييم دور المصالحة الوطنية على الواقع الاقتصادي بالجزائر

لاشك أن نتائج المصالحة الوطنية لا تقف حين الحد السياسي،فمن المؤكد أن الاقتصاد هو الفضاء الذي يعكس مدى نجاح أي مشروع سياسي،فبعد إقرار المصالحة الوطنية أبدى المجتمع الجزائري رغبته في طي صفحات الثورة الاهلية التي أوشكت أن تفوضى أركان الدولة بكل مقدراتها.ومن ثم شرعت الدولة في إعداد برامج ضخمة الغاية منها ترقية الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن ،ولان الامن هو الركيزة الاساسية لكل مشروع تنموي مكن الدولة من إعادة مصداقيتها وتقوية مكانتها الدولية مما دفع الاستثمار الاجنبي أن يصبح شريكا فاعلا مع الاقتصاد الجزائري.مما كرس تواجد الدولة في مختلف فضاءات العلاقات الدولية،حيث تم تطوير علاقات التعاون والتبادل التجاري،على مستويات متنوعة. إن سياسات الرئيس عبد العزيز قد نجحت في تحقيق الأهداف المرسومة بنسبة كبيرة وذلك بفضل ارتفاع دخل البترول السنوي من 56,12 مليار دينار جزائري في سنة 1999 إلى 1792,80 مليار دينار جزائري سنة 2010. إن هذا التزايد الهائل للثروة في الجزائر قد ساعد الجزائر على بناء الطرقات السريعة، بناء المستشفيات، بناء المساكن، توفير التعليم للتلاميذ والطلبة في كل المستويات ودفع الديون الخارجية التي تجاوزت 33 مليار دولار أمريكي.

كما أن الثروة البترولية للجزائر قد تم توظيفها في العلاقات الخارجية بحيث تمكنت القيادة الجزائرية من إقامة علاقات وطيدة مع فرنسا والولايات الأمريكية. فبالنسبة لفرنسا، أقامت الجزائر مع فرنسا تعاونا وثيقا في مجال بيع النفط إلى فرنسا والدول الأوروبية عامة التي تعتمد على 15% من الغاز الجزائري. ونظرا لتوفر فائض مالي لدى الجزائر في الشركات. [1]

[1]عمار بوحوش،**التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962الي يومنا هذا.الجزائر:**ب.ن،نوفمبر 2016 ص405،404

الأوروبية لغزو السوق الجزائري والمشاركة في المناقصات الدولية لبناء المساكن والمستشفيات والجامعات.أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تحرص على استقرار الجزائر وتوفير الأمن والحماية للاستثمارات الأمريكية في النفط الجزائري، فإنها أصبحت من أكثر الدول تدعيما للقيادة الجزائرية. وانطلاقا من ما تقدم، فإن الرئيس بوتفليقة قد استطاع بحنكته السياسية ومنهجيته المرسومة تحقيق الأهداف التالية:

1. تحقيق المصالحة الوطنية.
2. دفع الديون الخارجية للجزائر.
3. إنهاء العزلة الدولية للجزائر.
4. القيام بإصلاحات في مجال التعليم، العدالة ومؤسسات الدولة.
5. تشكيل تحالف ثلاثي من الإسلاميين وقادة جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي، وتكليفه بتطبيق برنامجه الرئاسي.
6. وضع برنامجا طويل المدى لبناء وتوزيع المساكن على المواطنين ذوي الدخل الضعيف.
7. خصص جزء كبير من الثروة النفطية لبناء عشرات الجامعات والمدارس العليا.
8. أعطى عناية خاصة لبناء الطريق السيار، شرق غرب، وبناء آلاف الكيلومترات الطرقات.
9. عمل على رفع المخصصات المالية لوزارة الدفاع وتقوية الأجهزة الأمنية سواء في اقتناء العتاد أو رفع رواتب المسؤولين عن الأمن والدفاع عن الحدود الوطنية. [1]

[1]عمار بوحوش،المرجع السابق. ص456

10-انتهج سياسات اقتصادية وتجارية متوازية مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ونال ثقتهما كقوتين مؤثرين في الجزائر، ونال بذلك تأييدهما ومساندتهما له في كل عهدة رئاسية.

إن هذه الإنجازات التي حققتها السلطة التنفيذية في الجزائر لا يمكن بأية حال من الأحوال، أن تنسينا بأن هناك عدة ثغرات في سياسات الدولة الجزائرية. يمكن إيجازها فيما يلي:

1. المشكل رقم واحد أن الجزائر لا زالت تعتمد على الجباية البترولية ولم تتمكن أية حكومة جزائرية أن تتخلص من هذه العقبة، لأن الريع البترولي لن يدوم أبدا، والسياسة المطلوبة في هذا المجال هي الاعتماد على سياسة الإنتاج وتنظيم العمل لخلق الثروة وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بحيث تزداد ثقة المواطنين دولتهم.
2. نقطة الضعف في السياسات الجزائرية تتمثل في الاستثمار في التعليم العالي وتخريج الإطارات الكفأة، ولكن للأسف، لا تتم الاستفادة من هذه الطاقات التي تنتقل إلى الخارج ويتم توظيفها بكفاءة عالية. إن سياسة الاستثمار في الموارد البشرية غير فعالة، ولا تفي بالغرض المطلوب.
3. هناك العامل الديمغرافي الذي يؤثر سلبيا في التنمية ويخلق مشاكل اجتماعية معقدة. إن الحكومات الجزائرية المتعاقبة على قيادة الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، لم تلتفت إلى هذه المشكلة ولم تتحكم في النمو الديمغرافي الذي يستنزف الثروات الوطنية ويخلق التزاحم على الخدمات والوظائف والسكنات الاجتماعية. تزايد حدة الفساد بسبب تكاثر الأموال ودفع الرشاوى للحصول على مشاريع اقتصادية وانتشار البطالة وصعوبة الحصول على وظائف أساسية للمتخرجين من الجامعات. [1]

[1]عمار بوحوش،المرجع السابق. ص 458

خلاصة واستنتاج:

يمكن القول أن السياسة الجزائرية في مجال تحقيق الاستقرار السياسي اعتمدت على خاصية الاسلوب الامني في مواجهة ظاهرة الارهاب الذي شهدته في مطلع التسعينيات أما الخاصية الثانية هي الاعتماد على حل قانوني متمثل في أليات يتصدى بها المشرع الجزائري كل الصعوبات،من أجل القضاء على هذه الظاهرة وتتويجا للمحاذاة والمفاوضات التي كانت تجريها قيادات في الجيش الشعبي الوطني مع الفصائل المسلحة لممارسة العنف السياسي. حيث حسنت سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية تصنيف الجزائر في مؤشر الاستقرار السياسي الذي كان متدهورا خاصة في العشرية السوداء، يعود في الأساس إلى استرجاع السكينة الداخلية، وتحسن العلاقات مع دول الجوار، وبروز علامات مصالحة مع المغرب الأقصى، ومباشرة إصلاحات سياسية والاعتراف ب17 حزبا جديدا، ما انعكس إيجابا على مؤشر الاستقرار السياسي في البلد، كما أن البلد بقي في منأى عن المظاهرات الشعبية والإضرابات الاجتماعية.وكذلك العامل الاقتصادي المكمل الى العامل السياسي التي تمثل في إعادة الاعتبار للخدمة العمومية إلى جانب ترقية الشغل والتعليم والامن وتطوير المنظومة الصحية وتحسين الظروف المعيشية من أجل استمرارية الدولة الجزائرية.

الخاتمة

إن هذه الدراسة التي خصصت لتحديد الانعكاسات السياسية للمصالحة الوطنية على الواقع الاقتصادي بالجزائر (1999-2015)،لا تستطيع أن تحصر الازمة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء.حيث أن التحول من مسار إلى مسار ومن توجه إلى أخر اقتضى،تضحيات جساما على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فبوادر أحداث أكتوبر 1988 اعتبرها الكثير من المحللين تحولا راديكاليا ،للدولة وللمجتمع على سواء.إذ عمدت الدولة على تغيير خطها السياسي من نظام أحادي يمثله حزب واحد إلى نظام تعددي يؤمن بالتعددية الحزبية واقتصاد حر يساهم فيه الرأسمال الخاص في بناء عملية الاقتصاد.

غير أن تأثر توقيف المسار الانتخابي أدى بالدولة إلى خيار أخر أوشك أن يوقع البلد في حرب أهلية مدمرة،اقتضت بعدها أن يدخل طرف وسيط ومحايد ليفصل في هذه القضايا العالقة،فتم اختيار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كمخلص وصاحب مشروع ،يحمل نواة الصلح وترميم ما تم تخريبه.فكان مشروع الوئام المدني أولا والمصالحة ثانيا كخيار بديل ومعادل موضوعي للسلم والأمن والاستقرار.

ومما لاشك فيه أن الضمانات التي حملها هذا المشروع كفلت الكثير من الحقوق لطرفي النزاع،هذا مع وجود فئة قليلة رفضت هذا الخيار إلا أن الرأي العام قبل بمبدأ المصالحة الوطنية لأنها هي النهج الاوحد والوحيد لإخراج البلاد من عتمة الانهيار،ومع توفير ميكنزمات الامن والسلم نتج عنها مشاريع تنموية،أنعشت الحياة الاقتصادية واستطاعت الدولة بسياستها ومخططاتها أن تحقق الكثير من الانجازات ، هذا مع مع انتقاد البعض أن اعتماد الدولة كلها من الريع النفطي.

وهذا لم يمنع من تحقيق مكاسب اقتصادية على مستوى قطاعات عديدة سواء منها العمرانية أو الفلاحية هذا مع استيراد الدولة لمكانتها الخارجية فأصحت الجزائر سوقا واعدة جذبت الكثير من الشركاء الاقتصاديين الفاعلين لتحقيق مشاريع تنموية ضخمة.

وفي الأخير يمكن القول بأن مرتكزات سياسة المصالحة الوطنية قد ساهمت بتحسين صورة **الجزائر**، وقد أبعدت ويلات الحرب منها، كما ساهمت بتحسين الاستقرار السياسي وكذا الأمني في البلاد، إلا أنها قد أهملت العديد من القضايا المسطرة في أهدافها مثل قضية المفقودين ما زالت إلى يومنا هذا لم يحسم في أمرها.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع

1/ القرآن والسنة:

1- سورة الحجرات، الاية 10/09.

2- أخرجه أحمد، وأبو داود ، والترمذى وقال : صحيح. وأخرجه أيضًا: ابن حبان وصححه الألباني (صحيح الجامع، 2595).

2/ الكتب

1- ابن منظور، **لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف، ج41، 1981.

2- أبو زكرياء يحي، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر 1978 1999**بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993.

3- أبو شهيوة مالك عبيد وآخرون، **الإيديولوجيا والسياسة**، ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1993.

4- براهيمي عبد الحميد، **في أصل الأزمة الجزائرية 1999/1958** بيروت،لبنان: مركز الدراسات والوحدة العربية، ط01، 2001.

5- بوالشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى، ط02، 1993.

6- تامالت محمد، **الجزائر من فوق البرلمان، حقائق وأوهام**.د ب ن، 1999.

7- الرياشي سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية**. بيروت لبنان: مركز الدراسات والوحدة العربية، ط02، 1999.

8- عبدالله ثناء فؤاد، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**. بيروت لبنان: مركز الدراسات والوحدة العربية، 2001.

9-عمار بوحوش،التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 الى هذا.الجزائر ،نوفمبر 2016

10- عصامي محمد، **في عمق الجحيم-معول الإرهاب لهدم الجزائر**. تر: مصطفى سطوف، الجزائر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2000.

11- عياشي احميدة، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر**. الجزائر: النجاح الجديدة، ط02، 1993.

12- الغزالي محمد، **الفساد السياسي في المجتمعات العربية والإسلامية**. القاهرة، دار النهضة، 2005.

13- القمودي سالم، **سيكولوجية السلطة**. بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط2، 2000.

14- لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**. الجزائر: دار المعرفة، ب ط، 2000.

15- مسعد نيفين عبد المنعم، الأقليات **والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ب ط، 1988.

16- منتدى باحثي شمال إفريقيا، مشروع الشهادة والتوثيق التاريخي، **تحقيق عن التعذيب في الجزائر**. جنيف، سويسرا: معهد الهوقار، ط02، 2003.

03/ الوثائق الحكومية:

1- رئاسة الجمهورية، **القانون رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني**. الجريدة الرسمية، العدد 46، في 13 جويلية 1999.

2- رئاسة الجمهورية، **المرسوم الرئاسي رقم 06-106 يتضمن إجراءات العفو**. الجريدة الرسمية، العدد 14، في 06 مارس 2006.

3- رئاسة الجمهورية، **المرسوم الرئاسي رقم 2000-372 يتضمن إحداث لجنة إصلاح هياكل الدولة ومهامها**. الجريدة الرسمية، العدد 71،

في 26 نوفمبر 2000.

4- رئاسة الجمهورية، **المرسوم الرئاسي رقم 99-234 يتضمن إحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة**. الجريدة الرسمية، العدد 74، في 20 أكتوبر 1999.

5- رئاسة الجمهورية، **أمر رقم 06-01 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية**، الجريدة الرسمية، العدد 11 في 28 فيفري 2006.

6- رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 06-124 يحدد كيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية**. الجريدة الرسمية، العدد 19، في 29 مارس 2006.

7- رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فيفري 1989، يتعلق نشر تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989**، الجريدة الرسمية، العدد 09 بتاريخ 1989/03/01.

8- رئاسة الجمهورية، **مرسوم رئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09 فيفري 1992، يتضمن إعلان حالة الطوارئ**، الجريدة الرسمية، العدد 10 بتاريخ 1992/02/09.

9- رئاسة الجمهورية، **مشروع الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية**. الجريدة الرسمية، العدد 55، في 15 أوت 2005.

10- المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/02 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**. الجريدة الرسمية، العدد 43 في 23 جوان 2002.

11- المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/04 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**. الجريدة الرسمية، العدد 20 في 20 أفريل 2004.

12- المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/09 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**. الجريدة الرسمية، العدد 22 في 15 أفريل 2009.

13- المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/12 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**. الجريدة الرسمية، العدد 32 في 26 ماي 2012.

14- المجلس الدستوري، **إعلان رقم 01/ إ. م د/99 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**. الجريدة الرسمية، العدد 19 في 18 أفريل 1999.

15- المجلس الدستوري، **إعلان رقم 02/ إ. م د/14 يتضمن نتائج انتخاب رئيس الجمهورية**. الجريدة الرسمية، العدد 23 في 23 أفريل 2014.

16- المجلس الدستوري، **إعلان رقم 03/ إ. م د/07 يتضمن نتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني**. الجريدة الرسمية، العدد 45 في 11 جويلية 2007.

04/ المجلات:

1- تلمساني رشيد، **الجزائر في عهد بوتفليقة:الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**. (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 07، 2008).

2- علي خالد حنفي، **الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا**. مجلة السياسة الدولية، (القاهرة:مؤسسة الأهرام، العدد 153، جويلية 2003).

3- فوكة سفيان، بوضياف مليكة، **الحكم الراشد و الاستقرار السياسي ودوره في التنمية**. مداخلة بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، فرع العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

4- لعقاب محمد، **المصالحة الوطنية.الطريق نحو المستقبل**. مجلة نائب،العدد 01، (الجزائر:المجلس الشعبي الوطني،الجزائر، 2005).

5- المنبر البرلماني ، **التعددية الحزبية في الجزائر**.(الفكر البرلماني، الجزائر: العدد 07، 2004).

6- المنبر البرلماني، **المصالحة الوطنية من الأزمة إلى الوئام والمصالحة لبنان نموذجا**. الفكر البرلماني، الجزائر: العدد 07، 2007

05/ الدراسات غير المنشورة:

1- بقدي كريمة، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا**. رسالة ماجستير، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية،(2012/2011).

2- بن عزيز نبيل، **التعاون الجزائري الامريكي في مكافحة الإرهاب**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013

3- حملة صبرينة، **أسباب الإرهاب في الجزائر وتداعياته**. رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2003/2002.

4- رمضاني مفتاح، **الآليات السياسية لمعالجة العنف السياسي في الجزائر**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012/2011.

5- زقاغ عادل، **إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دور الطرف الثالث**. رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004/2003.

6- سعيدي إلهام نايت، **العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1988-1995**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الانسانية،السنة الجامعية 2001 /2002

7- شرقي عبد الغني، **الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بين 1992/2007**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009/2008)، ص78.

8- عزوق نعيمة، **سياسة الوئام المدني بين المبدأ والواقع**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006/2005.

9- قاسم نادية، **الإرهاب بين التشريع الجزائري والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**. أطرحة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2014 -2015.

10- كربوش أحمد، **مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في**

الجزائر. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق العلوم السياسية، 2013/2012.

11- معمري بن عيسى، **المصالحة الوطنية في الخطاب السياسي الجزائري 2008/2004**. رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام. 2011/2010.

12- منصوري عبد النور، **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني** .رسالة ماجيستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009.

13- نعاس عطية، **المصالحة الوطنية في الجزائر**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، 2015/2014.

14- يونسي حفيظة، **الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة.** رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر: معهد الحقوق الإدارية والعلوم القانونية، 2001/2000.

06/ المواقع الإلكترونية:

1- بن شريط عبد الرحمان، **المصالحة الوطنية أصبحت نموذج عالمي**. من الموقع الإلكترونيhttp://www.alseyas-dz.com/ara/sejut.php

2- بوشنافة شمسة، وقبي ادم، **إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 2000/1988** من الموقع الإلكتروني:: www.univ-ourgala.dz.jzpui/bislream

3- بوصوري بشير، **المصالحة أعدت ويلات ما يسمى بالربيع العربي عن الجزائر**.من الموقع الإلكتروني-http://www.alseyassi dz.com/ara/sejut.php

4- بويبية نبيل، **الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر في عهد بوتفليقة** من الموقع الإلكتروني: www.arabsi.org

5- سالي ابراهيمي، **الجزائر تحتل المرتبة ال 81 من حيت الاستقرار السياسي للجزائر:**http://www.djazairess.com/elayem/107991

6- سعود صالح، **المصالحة جسدت فكرة الوطن قبل الجميع** من الموقع الإلكتروني:http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php

7- عبيدات عبد الكريم، **المصالحة أعطت ثمارها وكسرت حاجز الخوف لدى الجزائريين**.من الموقع الإلكتروني:-http://www.alseyassi-dz.com/ara/sejut.php

8- العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر**. من الموقع الإلكتروني www.arabsi.org

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

مقدمة.....أ-ز

الفصل الأول: **المقاربة الضابطة للدراسة**.....8

تمهيد.....9

المبحث الاول:مفهوم الاستقرار السياسي.....10

I.تعريف الاستقرار السياسي.....10

II.متطلبات الاستقرار السياسي.....12

III.معيقات الاستقرار السياسي.....14

المبحث الثاني:ماهية المصالحة الوطنية.....15

I.مفهوم المصالحة الوطنية.....15

II .أهداف المصالحة الوطنية.....19

III. طرق تحقيق المصالحة الوطنية 21

خلاصة واستنتاج 23

الفصل الثاني:أزمات النظام السياسي في الجزائر وأطرافه.....25

تمهيد.....26

المبحث الاول:أحداث أكتوبر 1988.....27

I.أسباب أحداث أكتوبر1988.....27

II .تداعيات أحداث أكتوبر1988.....29

III.نتائج أحداث أكتوبر1988.....30

المبحث الثاني:طبيعة الازمة السياسية في الجزائر.....32

I.واقع التعددية الحزبية في الجزائر.....32

II .توقيف السمار الانتخابي في الجزائر.....35

المبحث الثالث:إدارة ممارسة العنف السياسي في الجزائر.....38

I.العنف السياسي الرسمي (الحكومي).....38

II .العنف السياسي غير الرسمي.....42

خلاصة واستنتاج.....45

الفصل الثالث:مسارات حل الازمة في الجزائر (1999-2015).....46

تمهيد.....47

المبحث الاول:الوئام المدني كآلية لمعالجة الازمة السياسية في الجزائر.....48

I.محتوى سياسة الوئام المدني.....48

II .أليات تجسيد سياسة الوئام المدني.....49

III.نتائج سياسة الوئام المدني.....53

المبحث الثاني:المصالحة الوطنية كآلية لحل الازمة في الجزائر 56

I.محتوى سياسية المصالحة الوطنية.....56

II .أليات تجسيد سياسة المصالحة الوطنية.....58

III.نتائج سياسة المصالحة الوطنية.....59

المبحث الثالث:مؤشرات الاستقرار السياسي في الجزائر(1999-2015).....61

I.الانتخابات والأعمال الارهابية 61

II .المظاهرات والاغتيالات السياسية.....65

III.تقييم دور المصالحة الوطنية على الواقع الاقتصادي بالجزائر.....67

خلاصة واستنتاج.....70

الخاتمة.....71

قائمة المصادر والمراجع.....74

الفهرس.....82